الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أهمية التحوّل الرقمي في التصدي لمشكلات التهرّب الضريبي في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي

❖ إعداد الطالبتان:

- دريدح آمال
- بلواهم رانيا إكرام

❖ إشراف الأستاذة:

- أوضايفية حدة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
دموش وسيلة	أستاذة محاضرة أ	رئيسا	20أوت 1955 سكيكدة
حدة أوضايفية	أستاذة محاضرة أ	مشرفا ومقررا	20 أوت 1955 سكيكدة
بوشنيقر فتيحة	أستاذة مساعدة أ	عضوا مناقشا	20 أوت 1955 سكيكدة

2022/2021

الشكر

يقول الله عز و جل في كتابه الكريم و لئن شكرتموني لازيدنكم

الحمد لله الدي بنعمته تتم الصالحات نشكر كل من ساهم في نجاحنا حيث نتقدم

بخالص شكرنا الى عائلاتنا اللاتي ساهمن في دعمنا و الى كل اساتدة كلية

العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير خصوصا الاستادة المشرفة

اوضايفية حدة

إهـداء

الحمد لله الدي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة جهدي بفضله تعالى، مهداة الى والديا الكريمين، امي غاليتي مصدر نجاحي رحمها الله واسكنها فسيح جنانه، ابي الحبيب حفظه الله لي وادامه نورا لدربي.

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من اخواتي رفيقات دربي وأخي الدي لا املك غيره.

الى زوجي العزيز رعاه الله لي، الى صديقات عمري ورفيقات مشواري حفظهن الله.

الى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

امال

الحمد لله الدي بفضله وصلت لكتابة هادا الفخر العظيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد اما بعد:

كفتاة طموحة استقبلتني جامعتي وها هي الان كطالبة ناضجة تودعني

بفضلها حققت الحلم الدي طالما سعيت اليه مند سبع عشرة سنة

ها انا اهدي الغالي الى الاغلى الى سر وجودي

و سبب نجاحي ابي الغالي: إسماعين بلواهم

الى امي الثانية و صدري الدافئ جدتي الحنونة

الى قدوتي نبيلة من سهرت لتعليمي الى من علمتني اول حرف عمتي وحيدة الى سند ظهري ناديةو حياة الغاليات الى حبيبتي نوال احلى عمة و اخت نعيمة الى امي الحبيبة

و اخوتيالغوالي بلال محمد و لموسة

وما يزيد اهدائى فخرا و رونقا ان ادكر اسم زوجي العزيز سندي و مصدر قوتي حليم و عائلتي الثانية حمود بالاخص ابي الثاني احمد امي الثانية رتيبة اخواتي العزيزات الهام سامية امينة كما اخصص اهدائي الى صديقاتي رفيقات دربي سارة وسام سلمى ميرة

رانيا اكرام

الملخص:

تهدف الدراسة الى ابراز اهمية و دور تطبيق التحول الرقمي كأداة وقائية لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر و الحد من انتشاره ، و كيفية مساهمتها في زيادة التحصيل الضريبي و توصلت الدراسة الى أنه بالنسبة لاستراتيجية الرقمنة الضريبية للجزائر و المتمثلة اساسا في تحسين علاقة الادارة بالمكلف الضريبي من خلال تحسين نوعية الخدمة المقدمة و كسب رضا المكلف بالضريبة بغية الوصول الى الثقة المتبادلة لتقبل الضريبة و منه عدم اللجوء الى التهرب الضريبي ، لا تزال المساهمة متواضعة و ضعيفة .مما يستدعي ضرورة تفعيل استراتيجيات فعالة للاستفادة من مزايا التحول الرقمي و الوصول الى تحقيق أهداف التحصيل الضريبي باعتباره أهم مورد من موارد التنمية .

الكلمات المفتاحية :

التحول الرقمي ، التحصيل الضريبي ، التهرب الضريبي ، المكلف الضريبي ، الرقمنة الضريبية

Abstruct:

the stuty aimes to highlight the importance of tax evasion as a preventive tool to limit tax evasion and limit its spread ; and how it contributes to increasing tax collection , the study concluded that for Algerias tax digitazion strategy , whish is mainly to improve the relationship of the administration with the taxpayer by improving the quality of the service provided and gaining the satisfaction of the taxpayer in order to reach mutual confidence in accepting the tax and not resorting to tax evasion,the contribution is modest and weak ,whish calls for the need to activate effective strategies to take advantage of the advantages of digital transformation and reach the goals of tax collection,as it is the most important resource for development,

:Key words

Digital transformation ; tax collection .tax digitization of taxes , tax payer

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر	/
الاهداء	/
الاهداء	/
الملخص	/
Abstract	/
قائمة الاشكال	/
قائمة الجداول	/
المقدمة	أ – و
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحول الرقمي والتهرب الضريبي	
تمهيد	09
المبحث الأول: الإطار النظري للتحول الرقمي	10
المطلب الأول تعريف الرقمنة (التحول الرقمي)	10
المطلب الثاني خصائص التحول الرقمي	11
المطلب الثالث أهمية التحول الرقمي وأشكاله	13
المطلب الرابع أهداف التحول الرقمي ونماذجه	15
المبحث الثاني: الإطار النظري للتهرب الضريبي	19
المطلب الأول: تعريف الضريبة والتهرب الضريبي	20

المطلب الثاني: أسباب أساليب التهرب الضريبي	21
المطلب الثالث: أنواع التهرب الضريبي	23
المطلب الرابع: الآثار السلبية للتهرب الضريبي	25
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية التحول الرقمي والتهرب الضريبي	26
المطلب الأول: الدراسات العربية	27
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	28
المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	30
الفصل الثاني: التجربة الجزائرية في رقمنة القطاع الضريبي والحد من التهرب الضريبي	
تمهيد	
المبحث الأول: دور الرقمنة في تحسين خدمة الضرائب	31
المطلب الأول: التحول التاريخي لرقمنة الضرائب وآثارها	32
المطلب الثاني: دوافع ودور الرقمنة في قطاع الضرائب	34
المطلب الثالث: رقمنة الإدارة في الجزائر	37
المبحث الثاني: واقع التحول الرقمي والتهرب الضريبي في الجزائر	42
المطلب الأول: تدابير مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر	42
المطلب الثاني : تقييم فعالية تطبيق التحول الرقمي للحد من مشكلة التهرب الضريبي وزيادة التحصيل الضريبي	54
المطلب الثالث: افاق عصرنة إدارة الضرائب في الجزائر	62
الخاتمة	/
قائمة المراجع	/

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
جدول (01) يمثل تطور التحصيل الضريبي في الجزائر 2017-2020	33
جدول (02) احصائيات سنوية لاستعمال الموقع الالكتروني للإدارة الضريبة 2015-2018	38
الجدول (03) احصائيات حول نوعية الخدمة المطبقة بالهياكل الجديدة للإدارة الضريبية. 2018./2015	40
الجدول رقم (04): تعداد الهياكل السابقة لسنة 2013 لإدارة الضرائب الناشطة بشكل فعلي	50
الجدول رقم (05): التحصيل الضريبي الإجمالي خلال الفترة (2003-2013)	50
الجدول رقم (08): تطور هيكل الإيرادات الضريبية 2002 – 2018	52
الجدول رقم (07): تطور هيكل الضرائب على السلع والخدمات (%) 2002-2018	52

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل (01): منحنى بياني لتطور استعمال الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية 2015-2018	39
الشكل (02): منحنى بياني يبين تطور مرجعية الخدمة بالهياكل الجديدة للإدارة الضريبية	41
الشكل رقم (03): تطور عدد المكلفين بالضريبة على مستوى الهياكل الجديدة خلال الفترة (2003-2013)	52
الشكل رقم (04): تطور التحصيل الضريبي خلال الفترة (2003-2013)	53
الشكل رقم (05): نسبة الضرائب في الإيرادات العامة عام 2015 (%)	57
الشكل رقم (06): تطورات الإيرادات الضريبية الفعلية ونصيب الفرد من الناتج 1990 – 2017.	58
الشكل رقم (07): الإيرادات الضريبية الفعلية والممكنة لمجموعة الدول العربية النفطية 1990 – 2017	59
الشكل رقم (08): هيكل إيرادات الميزانية في الجزائر 2014 – 2018	61

المقدمة

تمهيد:

من أحد أهم المواضيع التي تثير اهتمام الحكومات حاليا هي الاستفادة من التحولات الرقمية في جميع القطاعات حيث عرف العالم تطورات في هذا المجال خلقت تحديات مما تطلب على الحكومة مواجهتها ومحاولة مواكبتها من خلال تبنيها للنظم الالكترونية للارتفاع بمستويات اداراتها ومن بينها ادارة الضرائب وما يطلق عليها بالرقمنة الضريبية من أجل توسيع القاعدة الضريبية اضافة لمحاربة التهرب الضريبي وهي ظاهرة عالمية تقلص من أهمية النظام الضريبي و فعاليته في جميع دول العالم مما تسبب في زيادة العجز الميزاني وعدة انعكاسات سلبية

ونظرا للوضعية الاقتصادية و المالية غير المستقرة التي تعرفها الجزائر من حيث تدبدبات سعر الصرف ضعف الادخار انخفاض اسعار المحروقات ضعف محفزات الاستثمار التضخم ... و امام كل هذه التحديات وجب على الحكومة الجزائرية التصدي لهاته الظاهرة "ظاهرة التهرب الضريبي" أو على الأقل التخفيف من حدتها وفي هذا السياق باشرت الجزائر منذ أكثر من عشرية ببرنامج "التحول الرقمي" لإدارة الضرائب وفق استراتيجيات خاصة بالرقمنة للحد من مشكلات التهرب الضريبي.

اشكالية:

شهد العالم تطورات متنوعة خلقت المزيد من التحديات أمام المنظمات والحكومات من اجل مواجهتها وفرض عليها تغيير أساليبها التقليدية في الإدارة وتبني مفاهيم حديثة إذا ما أرادت تحقيق أهدافها بفعالية وكفاءة اهم هذه التحولات

"التحولات الرقمية" التي كان لها أثر على كافة مناحي الحياة، حيث اتجهت الحكومات بالاستفادة منها كتقنيات في زيادة مستويات فاعلية الإدارة المالية العامة ولاعتبار الضرائب أحد أهم مصادر تمويل الإيرادات العامة للدولة وفي ظل التحولات الرقمية في المجال الضريبي أصبح من الضروري استخدامها في عمليات التحصيل الضريبي لحل المشاكل الناجمة من بيتها التهرب الضريبي الذي يعد سلوكا غير قانوني لتجنب دفع الضرائب حيث أخذت هذه الظاهرة بعدا وطابعا في إطار الغش الضريبي.

من هنا يتسنا لنا التساؤل التالي:

كيف يساهم التحول الرقمي في الحد من مشكلات التهرب الضريبي؟

ومن منطلق هذه الإشكالية وتدعيما لها سيتم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالتحول الرقمي؟
- ✓ ما المقصود بالتهرب الضريبي؟
- ✓ ما هو واقع التحول الرقمي في الحد من مشكلات التهرب الضريبي في الجزائر؟

الفرضيات:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة سنقوم بصياغة الفرضيات التالية:

1) الفرضية الرئيسية:

مازالت مساهمة التحول الرقمي في الجزائر ضعيفة و متواضعة في الحد من مشكلات التهرب الضريبي.

2) الفرضيات الفرعية:

1. يمكن تعريف التحول الرقمي بأنه استعمال التكنولوجيا الحديثة في الادارات.
2. قد يعرف التهرب الضريبي بأنه محاولة المكلف بالضريبة بعدم تسديدها باستخدام عدة أساليب.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة الى تسليد الضوء على النقاط التالية:
- التأصيل النظري للتهرب الضريبي والتحصيل الضريبي.
- تقديم نظري للتحول الرقمي.
- التعرف على أهم خصائص التحول الرقمي وأهميته.
- استعراض التجربة الجزائرية للحد من مشكلات التهرب الضريبي.
- التوصل إلى إظهار مدى فعالية التحول الرقمي من خلال والمكاسب وكذا السلبيات الناجمة عن تطبيق التحول الرقمي على رقمنة قطاع الضرائب في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في استعراض كيفية مساهمة رقمنة ادارة الضرائب في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي و المكاسب الناجمة عن تطبيق التحول الرقمي من خلال رقمنة قطاع الضرائب في الجزائر.

أسباب الموضوع:

توجد عدة أسباب أدت لاختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع وتكمن في:

الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشخصية في الموضوع وإثارته لاهتمام الباحث.
- نقص الدراسات والأبحاث العلمية التي تتناول موضوع رقمنة القطاع الضريبي.
- لمساهمة في إطراءات دراسات الرقمنة الضريبية.

الأسباب الموضوعية:

- الرغبة في معرفة الأسباب المؤدية لأسباب التهرب الضريبي.
- تحديد تأثير الرقمنة الضريبية على ظاهرة التهرب الضريبي.

منهجية البحث:

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في الجزء النظري القائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بموضوع محل الدراسة بالإضافة إلى دراسة حالة.

وقد جاءت دراستنا لهذا الموضوع دراسة نظرية مع الاعتماد على تحليل للإحصائيات والبيانات المختلفة والمتعلقة بموضوع الدراسة بغية إثراء الموضوع وهو ما سماهم في تكامل منهجية البحث.

الأدوات المستخدمة في الدراسة:

حتى نتمكن من الإلمام بجوانب البحث وتحقيق المنهجية المستخدمة تمت الاستعانة بمصادر المعلومات التالية:

- الكتب باللغة العربية والفرنسية والانجليزية.
- التقارير والنشريات المتعلقة بالضرائب من مختلف هيئات ومنظمات عربية ودولية.
- القوانين ومختلف التشريعات (جرائد رسمية، الجمهورية الجزائرية).
- الملتقيات والمجالات الاقتصادية.
- مواقع الانترنت.
- الهيئات والمؤسسات نذكر منها:

وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الوكالة الوطنية، لتطوير الاستثمار.

صعوبات البحث:

- التضارب في الإحصائيات حول المتغيرات الاقتصادية ومنها الضريبة وما صعب من الربط بين هذه المتغيرات.
- صعوبة البحث عن التعديلات الضريبية المتعاقبة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- صعوبة الوقوف على فعالية الرقمنة الضريبية في تحقيق الأهداف الموسومة لها في الجزائر.

هيكلة الدراسة:

بهدف الإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي.

حين جاء الفصل الأول تحت عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحول الرقمي والتهرب الضريبي وقد قسم إلى مبحثين حيث خصص المبحث الاول لمفاهيم عامة حول التحول الرقمي والتهرب الضريبي، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الأدبيات التطبيقية حول الدراسات السابقة العربية والاجنبية للتحول الرقمي والتهرب الضريبي والمقارنة بين الدراسة الحالية وهذه الدراسات.

أما الفصل الثاني فيتمحور حول واقع التحول الرقمي والتهرب الضريبي في الجزائر، قسم إلى مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى دور الرقمنة في تحسين خدمة الضرائب في الجزائر من خلال التطرق إلى التحول التاريخي لرقمنة الضرائب وآثارها ودوافعها وأساليب تطبيقها أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى تحويل التجربة الجزائرية لرقمنة قطاع الضرائب والحد من التهرب الضريبي من خلال التوضيح تدابير مكافحة هذه الظاهرة في الجزائر وتقييم مدى فعالية الرقمنة في حل هذه المشكلة.

الفصل الأوّل

الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحول الرقمي والتهرب الضريبي

تمهيد:

تقدم رقمنة المجتمع التي تتحرك بوتيرة سريعة بشكل متزايد فرصا وتحديات لجميع اجزاء المجتمع بما في دلك ادارة الضرائب، توفر هده التغييرات فرصة لمعالجة المشاكل الشائعة في اطار ادارة الضرائب بالاعتماد على العمليات المتسلسلة البتي تواجه دافعي الضرائب و دمج العمليات الضريبية في الانظمة التي يستخدمها هؤلاء كجزء من حياتهم اليومية في اعمالهم، سيسمح هدا التكامل للحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

وفي هذا الفصل سنحاول التعرض لاهم مفاهيم هده الدراسة من خلال ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الاول: التحول الرقمي.
- المبحث الثاني: التهرب الضريبي.
- المبحث الثالث: الادبيات التطبيقية التحول الرقمي والتهرب الضريبي.

المبحث الأول: الإطار النظري للتحول الرقمي

يتميز المجتمع العالمي الحالي بتعدد تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة والتي اندمجت مع العديد من مجالات الحياة ودخلت جل نشاطات الأعمال سواء الإدارية والعلمية وغيرها في مختلف المؤسسات، ويعتبر التحول الرقمي من المفاهيم الجديد التي تدخل عالم العلاقات العامة وذلك من الضروري التطرق لمفهوم التحول الرقمي وتحديد المعنى الخاص لهذا المصطلح وأهداف التحول الرقمي وأهميته ونماذجه وخصائصه وأشكاله التي تمثل الجانب النظري من متغيرات التحول الرقمي.

المطلب الأول: تعريف التحول الرقمي وخصائصه.

تعددت مفاهيم التحول الرقمي وكذا خصائصه لاتساع مجالاته وفيما يلي نوجز بعض المفاهيم وخصائصه.

1) تعريف الرقمنة (التحول الرقمي):

- تتعدد مفاهيم التحول الرقمي ويمكن اعتباره نتاج مجموعة من التقنيات الرقمية الحديثة التي تعمل بشكل متزامن ومن بين هذه التقنيات (الحاسوب والذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية وغيرها من التقنيات).
- يعرف التحول الرقمي بأنه عملية ضرورية للتغيير التكنولوجي والثقافي الذي تحتاجه المنظمة بأكملها من أجل الارتقاء إلى مستوى عملائها الرقمية[1].
- التحول الرقمي هو استخدام التكنولوجيا في المؤسسات والهيئات الحكومية والقطاعات الخاصة والعامة.

ويمكن تعريف التحول الرقمي على أنه الانتقال إلى الاعتماد على التقنيات والتطبيقات في تحقيق الأهداف التعلمية التي وضعها القائمون على العملية التعليمية في شتى نواحي العملية التعليمية الإدارية منها والتعليمية.[2]

---

[1]-(De la lena&babezas, M. (2015) : la granoportinudad claves para liderar la transformation digitale en las empresas y en la economiabarcelona, ediciones gestion, 2000)

[2]– إبراهيم والحداد، بسمة محرم، 2018، منشآت الأعمال والتحول الرقمي، المجلة المصرية للمعلومات، الكمبيوتر،(21)، ص26.

يعرف التحول الرقمي على أنه عملية استنساخ راقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية chaine numérique يواكب هذا العمل التقين عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات، من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقم.[1]

يمكن اختصار تعريف التحول الرقمي على أنه استخدام المنظمة للتقنية في إدارة أعمالها وخدماتها وأنشطتها وفي معالجة وتحليل بياناتها وفي التواصل بين أفرادها (الإداريين والموظفين) وفي أداء تعاملاتها الكترونيا للشكل كامل ضمن قواعد بيانات محمية وبيئة تقنية رقمية.

المطلب الثاني: خصائص التحول الرقمي:

يساهم التحول الرقمي في تحقيق رفاهية المجتمعات والأفراد من خلال ما توفره من خدمات ويعود هذا للخصائص التي يتميز بعا التحول الرقمي ومن أهمها:

- **التفاعلية:** حيث يتبادل القائم بالاتصال والمتلقي الأدوار، وتكون ممارسة الاتصال ثنائية وتبادلية، وليست في اتجاه أحادي بل يكون هناك حوار بين الطرفين.
- **الالتزامية:** وهي إمكانية التفاعل مع العملية الاتصالية في الوقت الذي يناسب الفرد، سواءً كان مستقبلا أو مرسلا.
- **المشاركة والانتشار:** يسمح التحول الرقمي لكل شخص يمتلك وسائل بسيطة أن يكون ناشرا لرسالته ويشاركها مع الآخرين.[2]
- **التنوع:** فمع تطور المستحدثات الرقمية في الاتصال وتعددها، بالإضافة إلى ارتفاع القدرة على الإنتاج والتخزين والإتاحة للمحتوى الاتصالي أدى ذلك في تنوع عناصر الاتصالية، التي توفرت للمتلقي خيارات أكثر لتوظيف عملية الاتصال بما يتفق مع حاجاته ودوافعه للاتصال وتمثل ذلك في الآتي:

✓ التنوع في أشكال الاتصال المتاحة: من خلال وسيلة رقمية واحدة هي الحاسب الشخصي، والاختيار بين هذه الأشكال في الزمان والمكان الذي يحدده بناءً على حاجاته وظروفه الخاصة.

---

[1]– مهدي سهيلة، المكتبة الرقمية في الجزائر02، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منثوري، قسنطينة، 2006.

[2]– بشرى حسين الحمداني، التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص138.

✓ التنوع في المحتوى: الذي يختاره في المواقع المختلفة المنتشرة على شبكة الانترنت سواء في وظائف هذا المحتوى أو مجالاته.[1]

- **المرونة:** تتسم الشبكة الرقمية بالمرونة حيث تخضع النظم الرقمية عادة للتحكم من جانب برامج software بالحاسوب مما يسمح بقدر عال من جودة الاستخدام.

- **الذكاء:** تتسم الشبكات الرقمية بقدر عال من الذكاء، حيث يمكن أن يصمم النظام الرقمي لكي يراقب تغير أوضاع القنوات الاتصالية بصفة مستمرة ويصحح مسارها.[2]
- **تجاوز وحدتي المكان والزمان:** فالتحول الرقمي يتيح إمكانية الاتصال عن بعد وبالتالي لا يفترض فيه وجود طرفي عملية الاتصال في مكان واحد كما هو في الاتصال المواجهي والذي كان شرطا لتوفر عنصري المرونة والتفاعلية.
- **الاستغراق في عملية الاتصال:** من الخصائص المميزة للتحول الرقمي انخفاض تكلفة الاتصال أو الاستخدام نظرا لتوفر البنية الأساسية للاتصال وانتشار الأجهزة الرقمية، وكذلك تطور برامج المعلومات ونظم الاتصال بكلفة زهيدة مما شجع المستخدمين لأجهزة الحاسوب وبرامجه على الاستغراق في هذه البرامج بهدف التعلم لأوقات طويلة في إطار فردي كما ساعد تطور برامج النصوص الفائقة والوسائل الفائقة على طول فترة التحول بين المعلومات والأفكار التي تتضمنها لأغراض اكتساب المعلومات أو التسلية، ولذلك فإن فترة استخدام الحاسب الآلي.

وبرامجه تفوق في كثير من الأحيان الوقت المستغرق في القراءة أو الاستماع أو المشاهدة، خصوصا بعد أن أصبحت الشبكة العالمية مصدرا مضافا لعرض المواد الإعلامية التي تقدمها وسائل الإعلام على مواقعها في هذه الشبكة.[3]

ومن خصائص التحول الرقمي واستغلال الوسائل الرقمية أيضا:

---

[1]– محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 2004م، ص110.

[2]– حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997م، ص151.

[3]– محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 2004م، ص115.

- **اندماج الوسائط:** فالرسائل الرقمية الجديدة تتيح إمكانية استخدام كل وسائل وطرق وتقنيات الاتصال، مثل النصوص، الصوت، الصورة الثابتة، الصورة المتحركة، الرسوم البيانية والثلاثية الأبعاد ...إلخ
- **الانتباه والتركيز:** نظرا لأن المتلقي للوسائل الرقمية الجديدة يقوم بعمل فاعل في اختيار المحتوى والتفاعل معه، فإنه يتميز بدرجة عالية من الانتباه والتركيز، بخلاف التعرض لوسائل الإعلام والاتصال التقليدية الذي يكون عادة سلبيا وسطحيا.
- **التخزين والحفظ:** حيث يسهل على المتلقي تخزين وحفظ الرسائل الاتصالية واسترجاعها كجزء من قدرات الوسيلة في حد ذاتها[1].

المطلب الثالث: أهمية التحول الرقمي وأشكاله.

أولا: أهمية التحول الرقمي:

تعتبر الرقمنة مبادرة أصبحت لها قيمة متزايدة لمؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها، كما أنها تتمتع بأهمية كبيرة بين أوساط المكتبيين واختصاصي المعلومات حيث يستلزم تشييد مكتبة رقمية أن تكون محتوياتها من مصادر المعلومات متاحة في شكل الكتروني، وهناك الكثير من المبادرات التي تدور حول مفهوم "الطريق السريع للمعلومات" والتي أعطت الدافع نحو تحويل الكثير من مصادر المعلومات من الشكل التقليدي إلى مجموعات متاحة على وسائط رقمية حديثة.

كما تتميز المجموعات الرقمية بسهولة الوصول إليها من جانب المستفيدين وإمكانية مشاركتها بين عدة مستفيدين في الوقت نفسه وبالتالي يمكن أن تستوعب الزيادة المتنامية في إعداد المستفيدين وذلك بالمقارنة مع المجموعات التقليدية، ويتم ذلك من خلال نشر وإتاحة مجموعات النصوص على الخط المباشر عبر الشبكة العالمية أو الشبكة الداخلية للمكتبة أو مؤسسة المعلومات internet.

للتعرف على أهمية الرقمنة، من المناسب الإشارة إلى أن رقمنة مصدر معلومات متاح على وسيط تخزين تقليدي، تزيد من إمكانية الاستفادة منه، من خلال تسيير عمليات الوصول والاطلاع عليه حيث أصبح في الإمكان إجراء البحث أو الاستعلام داخل النصوص الكاملة لمصادر المعلومات والاستعانة

[1]– بشرى حسين الحمداني، التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2018م، ص138.

بمجموعة من الروابط الفائقة (hypertext) والتي تحيل القارئ مباشرة إلى النصوص التي ينبغي الاطلاع عليها، إلى جانب إحالته إلى المصادر الخارجية المرتبطة بموضوع بحثه.

وجدير بالذكر أن الرقمنة لا تستهدف فقد استبدال مقتنيات وخدمات المكتبات التقليدية بمجموعات وخدمات الكترونية فالهدف الرئيسي لها يكمن في تطوير وتحسين الاستفادة من مقتنيات المكتبة جنبا إلى جنب مع تطوير الخدمات المقدمة إضافة إلى الحفاظ على الأوعية التقليدية من التلق والضياع وخاصة النادرة منها.[1]

ثانيا: أشكال التحول الرقمي:

تختلف المؤسسات فيما بينها بطرقة ودرجة التحول حسب طبيعة نشاطها ونوع التقنية التي تحتاجها، إلا أن بعض التقنيات التي صنفت الأكثر انتشار هي:

- **تطبيقات الهواتف الذكية:** وهي أكثر التقنيات حضور واستعمالا في الوقت الحالي حيث تستطيع المؤسسات إنشاء تطبيقها الخاص لإدارة أنشطتها وتسهيل خدماتها لكل من الأعضاء والمستفيدين.
- **الحوسبة السحابية:** وهي كل المصادر والأنظمة الحاسوبية المتوافرة تحت الطلب عبر الشبكة والتي تتيح عدد من الخدمات الحاسوبية المتكاملة، وتشمل هذه الخدمات توفير مساحة لتخزين البيانات وإجراء النسخ الاحتياطي والمزامنة الذاتية، بالإضافة إلى قدرات معالجة برمجية وجولة للمهام وإدارة للبريد الالكتروني والطباعة والاطلاع عن بعد.
- **أنترنت الأشياء:** وهي شبكة من الأجهزة المادية والمركبات والأجهزة المنزلية وغيرها من الأجهزة الالكترونية وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة الاستشعار والمحركات والاتصال وتستطيع هذه الأجهزة الاتصال وتبادل البيانات فيما بينها.

[1]– عكنوش نبيل مالك، المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية تصميمها وإنشاؤها" مكتبة الأمير عبد القادر نموذجا"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم المكتبات، قسنطينة، ص150، 151.

- **الذكاء الاصطناعي:** وهو قدرة البرامج والأنظمة الحاسوبية على محاكات السلوك البشري والقدرات الذهنية للإنسان وخصوصا القدرة على التعلم، والاستنتاج حيث تستوعب هذه البرامج والأنظمة بيئتها المحيطة وتساهم في إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها.[1]

المطلب الثالث: أهداف التحول الرقمي ونماذجه.

1. أهداف التحول الرقمي:

يحدد "بيير إيف دوشمان" مجموعة الأهداف الأساسية المنشود تحقيقها من وراء التحويل الرقمي، والتي يمكن تلخيصها في أنها تتيح:

1.1. حماية المجموعات الأصلية والنادرة: حيث تمثل الرقمنة وسيلة فاعلة لحفظ مصادر المعلومات النادرة والقيمة أو تلك التي تكون حالتها هشة وبالتالي لا يسمح للمستفيد بالاطلاع عليها، كما تعمل على تقليص أو إلغاء الاطلاع على مصادر الأصلية وذلك لإتاحة نسخة بديلة في شكل الكتروني في متناول المستفيدين.

1.2. التشارك في المصادر والمجموعات: تمثل إمكانية استخدام المصدر الرقمي من جانب عدة مستفيدين في الوقت نفسه، اتجاها ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار من أجل القضاء على مشكلة النسخ المحدودة من المجموعات التقليدية، والتي تحدث عدد المستفيدين الراغبين في الاطلاع على مصدر المعلومات في ضوء عدد النسخ المتاحة منه.

1.3. الاطلاع على النصوص: بالرغم من أن الاتصال الفيزيائي للمستفيد مع مصدر المعلومات التقليدي قد ينقطع مع عملية الرقمنة، إلا أن هذه العملية يمكن أن تتيح في بعض الأحوال قراءة أفضل من تلك التي يتيحها النص الأصلي، كما توفر بعض الإمكانيات والخدمات التي من شأنها تسهيل قراءة النص مثل إجراء تكبر النص وتصغيره "الزوم" والانتقال السريع إلى أي حزئية من جزئيات النص من خلال منظومة الروابط الفائقة إلى جانب إمكانية محاكاة وسيط الاطلاع الرقمي "الكتاب الرقمي" للكتاب التقليدي الورقي.

1.4. زيادة قيمة النصوص: يمكن أن تمثل الرقمنة فرصة الاستفادة القصوى من مصادر المعلومات القيمة أو النادرة والتي يمكن أن تكون في بعض الأحوال غير منشورة على نطاق واسع،

[1]– موقع مزن: ما هو التحول الرقمي وما هي أشكاله؟ www. Mozn.ws 30-4-2022 h18:9

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعادة إتاحة هذه المصادر سواء في شكل أقراص مليزرة أو أقراص مدمجة CDROM.

تفاعلية « compactdixinteractif »(CDI) أو اتاحتها من خلال الشبكة الداخلية للمكتبة « interanet » أو الشبكة العالمية « internet » وذلك في حال ما إذا كان الجمهور المستهدف يمثل قطاعا عريضا ويعتمد أسلوب الإتاحة على السياسة العامة التي تتبعها مؤسسة المعلومات في هذا الشأن.

1.5. إتاحة المصادر الغير منظومة شبكات المعلومات: يمثل إتاحة وتبادل مصادر المعلومات عن بعد إحدى السمات الأساسية التي تتميز بها المجموعات الرقمية، فقد يكون في وسع المكتبة إمداد أي مكتبة أخرى بنسخة الكترونية من مصدر المعلومات عبر منظومة الشبكات، ويجب أن تتم هذه العملية بشكل متبادل بين المكتبات حتى يتمكن المستفيد من الاطلاع والمقارنة في موقع واحد على كل مصادر المعلومات المتاحة في عدة مكتبات أو مؤسسات المعلومات.[1]

وأضافت كذلك سهيلة مهري مجموعة من الأهداف على المستويات التالية منها:

- **الحفظ:** يعد حفظ مصادر المعلومات في الصيغة الرقمية أقل عرضة للتلف والضرر، مقارنة بواسطة الورقة التي تتعرض لعدة أخطار.
- **التخزين:** أما بخصوص التخزين فإننا نشهد العديد من الوسائط الرقمية من أقراص مضغوطة يمكنها تخزينها آلاف الصفحات، بالإضافة إلى الرقمية الأخرى مثل DVD، وهذا فإن الرقمنة توفر علينا الكثير من المساحات.
- **التشارك:** من خلال شبكات المعلومات خاصة شبكة الانترنت التي وفرت إمكانية الاطلاع على الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في الوقت نفسه.
- **سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام:** تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، فعن طريق تحويل المواد والوثائق إلى الشكل الرقمي يمكن للمستفيد استرجاعها في ثوان بدلا من عدة دقائق في النظم التقليدية.

إضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في:

---

[1]– عنكوش نبيل مالك، المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية تصميمها وإنشاؤها، "مكتبة جامعة الأمير عبد القادر نموذجا"، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه علوم في علم المكتبات، قسنطينة، ص151–152.

- ✓ الحصول على المعلومات دون التدخل البشري.
- ✓ تحقيق عائد مادي من خلال بيع المنتج الرقمي سواء على الأقراص الضوئية، أو إتاحة على الشبكة، ولا يقصد بالربح هنا الاتجار بقدر ما هو الحصول على عائد مادي يغطي هامشا من التكلفة لضمان استمرار العمل.[1]

2. نماذج التحويل الرقمي: تتطلب عملية التحول الرقمي بعض النماذج، نذكر أبرزها فيما يلي:

2.1. النموذج الفني The techrical model: حيث يتم تحويل المنظمات التقليدية إلى منظمات رقمية باستخدام بحوث العمليات وعلوم الحاسب وعلم الإدارة دون التركيز على الجوانب السلوكية للمنظمة، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة المقاومة التفاعلية كنقل البرامج المتلفزة وتسجيلها رقميا وخدمة الفيديو.

2.2. النموذج السلوكي the behavioral model: وهنا يتم التركيز على المتغيرات السلوكية الفردية والجماعية والتنظيمية والبيئة عند تحويل المنظمة التقليدية إلى منظمة رقمية، ومن ثم تقل أهمية اتخاذ القرارات رقميا.[2]

2.3. النموذج الفني الاجتماعي the sociotechmical model: حيث يؤخذ في الاعتبار درجات التفاعل الفني والتنظيمي عند عمليات التحويل والذي يركز على استراتيجية الأعمال والبرمجيات اللازمة لتفعيل الحاسبات وقاعدة البيانات والاتصالات.

2.4. نموذج المشاركة في المعلومات information artnership: يعتمد على اشتراك المؤسسة في أحد شبكات المعلومات المحلية أو الدولية أو الاعتماد أحد الشركات المعلومات في توفير الخدمة بالمشاركة.

2.5. نموذج تحليل القوى التنافسية the compétitive force model: يعتمد على بناء نظم المعلومات متكاملة لدعم التحليل الرباعي وعلى التخطيط الاستراتيجي للمنظمة حيث يسعى إلى تعظيم نقاط القوى التنظيمية وتقليل نقاط الضعف وذلك للسيطرة على الفرص البيئية ومواجهة التحديات العالمية والمحلية.

---

[1]– مهري سهيلة، 2011، ص65.

[2]– فريد التجار، ص199–200.

2.6. نموذج إدارة الأصول الرقمية degitalasset management: والذي يعتمد على مجموعة من شركات المعلومات والاتصالات بدلا من شركة واحدة في إدارة الملفات الرقمية.

2.7. نموذج التحول التدريجي the multiétage transformation model: يعتمد هذا النموذج على القدرات المالية للمؤسسات للتحول من النموذج الورقي إلى النموذج الرقمي، لا يعتمد هذا النموذج على دراسات جدوى تحليلية أو قياس الاحتياجات الرقمية مسبقا ويخضع هذا النموذج لمشكلات تقادم الحاسبات وصعوبة تحديث البرمجيات.

2.8. نموذج التحول الاستراتيجي the strategic transformation model: يعتمد هذا النموذج على التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة واعتبار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد ركائز المركز التنافسي للمؤسسة، ومن ثم يتم تحديد مركز المؤسسة في الصناعة المحلية والعالمية والقناعة أن المنافسة بالوقت هي أحد وسائل تحقيق الأهداف.

2.9. نموذج التحول الديناميكي the dynamic transformation model: يحقق هذا النموذج الاستخدام الفعال لعلاقة المؤسسة بالمتغيرات البيئة وكذلك التقدم المستمر في تكنولوجيا المعلومات فالتفاعل والتكامل والتنسيق بين احتياجات المؤسسة وتأثيرات البيئة والتقدم في تكنولوجيا المعلومات هي أساس هذا النموذج.

2.10. نموذج التنظيمي التطوير the organizational developement model: يعتمد هذا النموذج على التحول العضوي للمنظمات لاستقبال التحول للمنظمة الرقمية من خلال التعلم والتدريب التحويلي بدلا من فرصة حلول جامدة تقلل من فرص النجاح.

2.11. نموذج الأمثالية the optimization model: يعتمد هذا النموذج على البحث عن الحلول المثالية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل المنظمة إلى منظمة رقمية ويعتمد هذا النموذج في عمليات المحاكاة الاعتبار قبل التنفيذ الفعلي، مع محاولة ضغط التكاليف والبحث عن أعلى النتائج مثال ذلك التخصيص العلمي للموارد الرقمية والقضاء على الفاقد والضياع والأعطال والإحلال الدوري والضيافة المانعة والتطوير المستمر في البرمجيات.

2.12. نموذج التكلفة والمكاسب cost- benfit analysis model: وتلجأ بعض المؤسسات إلى مقارنة تكاليف التحول لمؤسسة رقمية بالمكاسب المتوقعة من اقتناء منظومات المعلومات حيث يتم الرفض أحيانا في حالة زيادة التكلفة.

2.13. نموذج التحويل المتكامل the intergrated transformation model: ويقوم هذا النموذج على فلسفة المنظومات والرغبة في التحول المتكامل لجميع الإدارات ومن ثم تسعى إدارة تكنولوجيا في المستويات التنظيمية لبناء المنظمة الرقمية وإلى الربط بين التغيير في منظومة الأعمال والتحديث في منظومة الإدارة الالكترونية، تشمل الحاسبات والبرمجيات والشبكات، وقاعدة البيانات ونظم المعلومات والانترنت.

2.14. نموذج التحويل الاستئجاريthe kental transformation: وتقوم بعض المؤسسات اليوم بالاعتماد على شركاء الحاسبات والبرمجيات وتحليل النظم في إدارة منظومة المعلومات والاتصالات بها، وتعتمد فلسفة التحويل على أن خبرة الشركات التكنولوجيا وخبرة المستخدم من خلال النظم وتحليل المعلومات التكنولوجية المتخصصة.

2.15. نموذج في المشاركة the information communication technology model: ويعتمد هذا النموذج على أهمية الربط الشبكي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحقيق الفائدة من الانترنت لدعم القرارات والسياسات، ويقوم على قياس المراكز التنافسية للشركات إدخال التحديث المستمر في منظومة الاتصالات والمعلومات وفق اتجاهات المنافسين.[1]

المبحث الثاني: الإطار النظري للتهرب الضريبي.

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي إشكالية تعرفها مختلف البلدان إلا أنها مختلفة وكثيرة الانتشار في الدول المتخلفة، والتهرب الضريبي هو نوع من التملص أو التخلص من أداء الضريبة وينقسم إلى قسمين: تهرب ضريبي مشروع وآخر غير مشروع ومن غير الطبيعي أن تكون هناك أسباب تساعد المكلفين على ممارسة هذا السلوك غير الصحي بالنسبة للميزانية.

[1]– فريد النجار، دور تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو المنظمات الرقمية، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004، ص199–200.

المطلب الأول: تعريف الضريبة والتهرب الضريبي.

تعددت مفاهيم كل من الضريبة والتهرب الضريبي إلا أنها كل التعاريف تب في معنى واحد.

أولا: الضريبة.

يواجه الفقه المالي الكثير من الصعوبات لتحديد تعريف الضريبة جراء تطور المفهوم من زمن لآخر، ويمكن استخلاص تعريف الضريبة على أنها:

الضريبة هي اقتطاع مالي نقدي اجباري تفرضه الدولة على المكلفين بها حسب قدراتهم العامة ومختلف الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، فإن دفع الضريبة يكون بصورة نقدية.[1]

الضريبة فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا على الدولة مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة بصفة نهائية دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع ضريبة وعلى أساس من الانتماء والشرعية.[2]

ثانيا: تعريف التهرب الضريبي.

يصعب تحديد تعريف موحد للتهرب الضريبي نظرا لتعدد المصطلحات المشابهة لمعناه ويمكن تعريف التهرب الضريبي بأنه:

يقصد بالتهرب الضريبي تخلص الملزم القانوني من الالتزام بالضريبة كليا أو جزئيا دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر.[3]

هو سلوك غير قانوني يقوم من خلاله المكلف ضريبيا بالاحتيال على القوانين من أجل سداد قيمة الضريبة المستحقة عليه ضريبيا خلال فترة ضريبية محددة.[4]

التهرب الضريبي **(Taxevation)** هو قيام المكلف الخاضع للضريبة (فرد أو شركة) للضريبة (الاستهلاك أو الاستيراد مثالا) أو تخفيض مبالغ هذه الضريبة من خلال استعمال طرق وأساليب غير مشروعة بحكم القانون وتنطوي على الغش والخداع وسوء النية.[5]

---

[1] - http:// elearning – fascey- univ- annaba. Dz

[2]- الأستاذ الدكتور: مصطفى رشدي شيحة، التشريع الضريبي والمالي، دار المعرفة الجامعية، الصيغة الثانية، سنة 1997، ص4، على المحكمة الدستورية العليا.

[3] - www. GTA.gov. qua.com

[4]– الهيئة العامة للضرائب 2021.

[5] - www. Aljazira.net

ويمكن استخلاص تعريف التهرب الضريبي على أساس ما سبق بأنه تخلص المكلف ضريبيا بسداد الضريبة سواء بصفة كلية أو جزئية وذلك خلال فترة ضريبة معينة باستعمال أساليب غير مشروعة.

المطلب الثاني: أسباب وأساليب التهرب الضريبي.

تختلف أسباب وأساليب التهرب الضريبي حسب الشخص المكلف وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولا: أسباب التهرب الضريبي.

يمكن استخلاص الأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي إلى ما يلي:

1. **أسباب تتعلق بإمكانيات الإدارة الضريبية:**

ضعف الإمكانيات المادية في وسائل العمل الضرورية الأمر الذي يشكل عائقا أمام حصيلة عمل الإدارة الجبائية.

ضعف في الاعتماد على تقنية الإعلاميات نظرا لام لهذه الوسيلة من آثار إيجابية على مردودية الإدارة المالية وتستهل عملية التنسيق بين مختلف الإدارات الضريبية.

2. **أسباب تتعلق بالتشريعات الضريبية ذاتها:**

تتسم بالنقص والتعقيد وعدم الدقة في الصياغة كما أنها تحتوي على عيوب وثغرات تساعد المكلفين من التخلص والتهرب من الدفع الضريبي، كما أنها تتسم معظم دول العالم الثالث مثلا لا تتوفر على مدونة لتحصيل الضرائب كما هو معمول به في حال الدول الأوربية مثل فرنسا.[1]

[1] – www. Gta. Gov. Qua.com

3. أسباب تعود إلى المكلف نفسه:

تتجلى في ضعف المستوى الخلقي وعدم نشر الوعي الضريبي حتى أن التهرب الضريبي يكون مدعاة للتفاخر والتنافس من قبل بعض الملزمين وانعدام الثقة في سياسة الانفاق العام إذ أن الطريقة في إنفاق حصيلة الضرائب لها تأثير في نفسية المكلفين.[1]

بشكل عام يمكن توضيح أسباب التهرب الضريبي فيما يأتي:

3.1. وجود هيكل نظام ضريبي خاطئ في بعض البلدان.

3.2. توزيع فوضوي للسلطات بين المستويات الحكومية المختلفة.

3.3. انخفاض المستوى التعليمي للسكان.

3.4. عدم وضوح وبساطة التشريعات الضريبية.

3.5. التضخم الاقتصادي.

3.6. عدم وجود النزاهة الضريبية للمواطنين.

3.7. –وجود شركات متعددة الجنسيات ذات تخطيط ضريبي صارم.

3.8. الثقل الكبير للأصول غير الملموسة مما يجعل من الصعب تحديد قيمتها الحقيقية.

3.9. وجود نظام مالي بأرقام متطورة متعددة تسمح بتعبئة الأموال بطريقة سهلة وسريعة.[2]

ثانيا: أساليب التهرب الضريبي:

هناك العديد من الأساليب التي يقوم بها بعض الأفراد بشكل غير قانوني وذلك لغيابات التهرب من دفع الضرائب وفيما يأتي بعض هذه الأساليب:

1- عدم إسداد المستحق من الضرائب.

2- التهريب كتهريب البضائع عبر الحدود.

3- تقديم إقرارات ضريبية كاذبة.

4- تقديم بيانات مالية غير دقيقة أو مزورة.

5- استخدام مستندات مزورة للمطالبة بالإعفاء.

---

[1] - www. Gta. Gov. Qua.com.مرجع نفسه ،

[2] - https://www.law.cornell.edu/wex/tax_evasion- 15:09-28/04/2022.

6- عدم الإبلاغ عن الدخل الذي يتلقاه الفرد.

7- التعامل بالرشوة.

8- تخزين الثروة خارج الدولة في حسابات خارجية.[1]

وقد يتم استخدام أكثر من أسلوب تهرب من الضريبة في وقت واحد ومن أبرزها:

- عدم الإبلاغ عن جميع المصادر التي يتحصل عليها من الدخل في حال وجود أكثر من مصدر.
- تعمد الإدخال الخاطئ لبعض الأرقام في السجلات المحاسبية أو تسجيل أرقام لا تعكس المبالغ الفعلية.
- الخلط بين النفقات الشخصية والنفقات التجارية للمكلف.
- محاولة تضخيم النفقات والمصروفات المختلفة بهدف تخفيض الدخل الخاضع للضريبة.[2]

المطلب الثالث: أنواع التهرب الضريبي وطرق مكافحته.

التهرب الضريبي نوعان تهرب ضريبي غير مشروع يعاقب عليه القانون ويسمى الغش الضريبي، وتهرب ضريبي مشروع ويسمى أيضا بتجنب الضريبة، وهو الذي لا يتضمن مخالفة القانون ولا يعاقب عليها كان يعدل الأفراد مثلا على شراء سلعة معينة تفرض عليها ضريبة مرتفعة.

أما الأمثلة على الحالة الأولى كعدم تقديم المكلف للتصريح أو الإقرار الخاص بداخله أو إدخال سلع مستوردة بشكل حقي تجنبا لدفع ضريبة جمركية أو تقديم قيمة أقل من القيمة الحقيقية للتصرف محل الضريبة.[3]

والتهرب الضريبي يتجلى في صورتين:

الصورة الأولى: التهرب الضريبي المشروع (التجنب الضريبي):

وهو يقوم على استغلال ثغرات في التشريع الضريبي تمكن المكلف من التملص من الضريبة وهذا النوع لا ينطوي على ثمة مخالفة يترتب عليه جزاءات جنائية.

---

[1] - tax evationcornell low school retrivied 14/7/2002 etitdied.،

[2]- الهيئة العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره.

[3]- الهيئة العامة للضرائب 2021، مرجع سبق ذكره.

ومن أمثلة التهرب الضريبي المشروع إخفاء جزء من الأرباح بزيادة النفقات لتجنب الضريبة على الأرباح، أو تجزئة نشاط الشركات الكبرى بإنشاء شركات فرعية لتجنب الضريبة التصاعدية على المداخيل.

الصورة الثانية: التهرب الضريبي غير المشروع (الغش الضريبي):

للغش الضريبي عديد التعريفات منها أنه يعرف بأنه استعمال طرق احتيالية للتملص أو محاولة التملص كليا أو جزئيا من وعاء الضريبة أو من تصفية أو من دفع الضرائب أو الرسوم المفروضة.

والجذير بالذكر أن الغش الجبائي له عديد الصور كأن يعد المكلف سجلات جرد خاطئة أو لا يصرح بنشاطه أو يقدم بيانات ناقصة أو مزيفة عن نشاطه.[1]

ثانيا: طرق مكافحة التهرب الضريبي.

أسباب التهرب كثيرة ومتنوعة ولا تنمي إلى عامل واحد فقط، فهناك عامل في التشريع المالي والعامل المسؤول عن دفع الضرائب لذلك تختلف أساليب مكافحة التهرب حسب النظام الضريبي في كل دولة وتختلف هذه الأساليب من ضريبة إلى أخرى.

1. **نشر الوعي الضريبي:**

من أجل الحفاظ على القواعد الأساسية التي وضعها آدم سميث والمحافظة عليها يجب إبلاغ المواطنين بالضريبة وطرق تحصيلها وتاريخ دفعها كما يجب إبلاغ دافعي الضرائب عن استخدامات عائدات في مناطق الخدمة التي تفيد المجتمع بأكمله.

في بعض الأحيان قد يعتادون عليها كجزء من تقديم المساعدة المالية لمنع الإفلاس أو الخسارة لمؤسساتهم.

2. **مراجعة التشريعات الضريبية:**

يجب أن تكون التشريعات الضريبية الجيدة مصاغة بشكل جيد ومنسجمة مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة مع مراعاة الظروف الشخصية لدافع الضريبة.

[1]– الدكتور عمر شحادة: التهرب الضريبي الدولي، منشورات حماة الحق، مصر، 2022.

3. العمل على تحقيق العدالة:

يتم إعطاء ذلك من خلال مراعاة القدرة الالزامية لدافع الضرائب وتخفيض الضرائب لأن معظمها سيؤدي إلى القضاء عليها.[1]

المطلب الرابع: الآثار السلبية للتهرب الضريبي.

من الآثار السلبية للتهرب الضريبي ما يتعلق بهدف الحصيلة الضريبية فالدولة عادة ما تقوم برصد مبالغ معينة، تحصل عليها في الغالب من مصادر الإيرادات العامة المختلفة وبالأخص من الضريبة، وذلك من أجل تحقيق أغراض التنمية المختلفة.

ومما لا شك فيه أن التهرب الضريبي يؤثر بالسلب على هذه الحصيلة الضريبية، مما يعد عائقا هاما وأساسيا أمام تحقيق التنمية التي ترسمها سياسا الدولة، بل أكثر من ذلك ستضطر الدولة لتعويض هذا النقض إلى محاولة زيادة إيراداتها العامة، بفرض ضرائب جديدة أو برفع أسعار الضرائب القائمة بالفعل، هذا بدوره يؤثر بالسلب على توزيع الدخل ومبدأ العدالة الضريبية والنمو الاقتصادي.[2]

ويترتب على التهرب الضريبي آثار هامة جدا ونذكر منها:

❖ **الآثار الاقتصادية:**

تعتبر الضريبة متغيرا اقتصاديا هاما لذلك يؤدي التهرب الضريبي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني وذلك من عدة جوانب بالنسبة للاستثمار فإن نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب لا يسمح بتكوين ادخار عام وبالتالي عدم مقدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض معدلات الادخار يجعل الدولة تقلص الاعفاءات الممنوحة في إطار ترقية الاستثمار ويترتب على ذلك ركود اقتصادي متميز بارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

❖ **الآثار المالية:**

يؤدي التهرب الضريبي إلى الإضرار بالخزينة العامة للدولة بحيث تخسر جزءا مهما من الموارد المالية من الموارد المالية ويترتب على ذلك عجزها القيام بالإنفاق العام على أكمل وجه، وتصبح غير

---

[1]– مرجع سبق ذكره.

[2]– أحمد جمال الدين موسى، نحو نظرية اقتصادية عامة في التهرب الضريبي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد 17 أكتوبر 1995

قادرة على أداء واجباتها تجاه المواطنين وفي ظل هذا العجز تضطر الدولة إلى اللجوء لوسائل تمويلية أخرى كالإقراض.

❖ **الآثار الاجتماعية:**

يؤدي التهرب الضريبي إلى اضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع، كما يؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين في تحمل عبء الضريبة، إذ يتحمل البعض الضريبة بكاملها بينما يتخلص منها اللذين تمكنوا التهرب منها، أي عدم عدالة توزيع العبء الضريبي، ويؤدي كثرة التهرب الضريبي اللجوء الدولة إلى رفع معدلات الضرائب الموجودة أو إضافة ضرائب جديدة، فيزداد العبء على من لم يتهرب من الضريبة لذلك تصبح الضريبة عاجزة عن تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ذلك تصبح الضريبة عامل إفساد أخلاقي من خلال البحث عن جميع الوسائل سواء المشروعة أو غير المشروعة قصد التحايل والإفلات من الواجب الضريبي.[1]

المبحث الثالث: الادبيات التطبيقية التحول الرقمي والتهرب الضريبي.

سنتطرق في هذا المبحث الى مراجعة بعض الابحاث و الدراسات السابقة المتعلقة بالتحول الرقمي و التهرب الضريبي،حيث سيتم عرض الدراسات السابقة ثم محاولة المقارنة و ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

المطلب الاول: الدراسات العربية

❖ **دراسة الدكتورة نجلاء احمد يس (2013):[2]**

في كتاب بعنوان الرقمنة و تقنياتها في المكتبات العربية، هدفت الدراسة لإظهار و توحيد مفهوم الرقمنة، و التعرف على تقنيات و تكنولوجيا هاته العملية بمختلف مراحلها الاجرائية المختلفة المستخدمة حاليا ، و كانت الدراسة قد عرضت عند بدايتها كفكرة لعدد من الاهداف الفرعية التي سعت لتحقيقها و المكملة للهدف الرئيسي لها و هو مساعدة المكتبات العربية على التعامل السليم المتقن مع مشروعاتها لرقمنة مجموعاتها من مصادر المعلومات العربية .و من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي

[1]– مرجع نفسه.

[2] - الدكتورة نجلاء احمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر , 2013.

استفادة الباحث من حيث الجوانب النظرية للرقمنة الا ان هذه الدراسة ركزت على تطبيق الرقمنة في مجال المكتبات فقط.

❖ **دراسة ناصر مراد (2013):** [1]

بعنوان "فعالية النظام الضريبي و اشكالية التهرب" هدفت هذه الدراسة لإبراز علاقة النظام الضريبي مع سياسات الاقتصادية الاخرى بتحديد معالم هذا النظام و ابراز مختلف اهداف و اثار الضرائب بالاضافة الى دراسة مختلف الاجراءات التي تعالج التهرب الضريبي و التطرق لواقع التهرب الضريبي في الجزائر، و من اهم نتائج هذه الدراسة هي انها توصلت الى الاصلاح الضريبي في الجزائر و مدى تحقيقه للفعالية في السياق الدولي الوطني.

❖ **دراسة ابراهيم ناصر جودة (2016):**[2]

بعنوان "التجربة الاردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في النظام الضريبي "حيث تهدف هذه الدراسة لتجربة ادخال و تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في النظام الضريبي في الاردن و مدى تأثير ذلك على تحقيق اهداف النظام الضريبي ، من اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هي ابراز التغيرات الايجابية التي طرأت على النظام الضريبي نذكر منها : زيادة التحصيلات الضريبية ، تحقيق العدالة الضريبية قدر المستطاع ، و توصلت كذلك هذه الدراسة لإبراز اهمية الموارد البشرية المؤهلة و المدربة في عملية ادخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في النظام الضريبي.

❖ **دراسة امال علي ابراهيم (2021):**[3]

الموسومة بعنوان "دور التحول الرقمي في دعم الايرادات الضريبية (مع اشارة خاصة للاقتصاد المصري)، تهدف الدراسة لتحديد مفهوم التحول الرقمي و اشكالية فرض ضريبية على المعاملات الرقمية و الحد من المعوقات و فرض الضريبة في مصر، بالإضافة لدراسة تجارب دول اخرى (فرنسا، ايطاليا ،

---

[1] – ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي واشكالية التهرب، اطروحة الدكتوراه لعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ,2002

[2] – ابراهيم ناصر جودة، التجربة الاردنية في تطبيق تكنولوجيا الاعلام والاتصالات في النظام الضريبي، جامعة الزرقاء، الاردن، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11, 11 ديسمبر 2016.

[3] – الدكتورة امال علي ابراهيم عبد الله، دور التحول الرقمي في دعم الايرادات الضريبية، معهد المدينة العالي لإدارة التكنولوجيا، جامعة بورسعيد، مصر، مجلة البحوث العلمية، العدد 1، يناير 2021.

الولايات المتحدة الامريكية) في هذا المجال ، من اهم نتائج الدراسة ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية المعلوماتية، و المساهمة مع المنظمات و المؤسسات العالمية لصياغة نظام دولي ملائم للتحولات الكبيرة في الاقتصاد الرقمي حيث ان التحول الرقمي يتحدى الممارسات الضريبية التقليدية بنماذج الاعمال الجديدة مثل مبيعات البرامج و الكتب الالكترونية و الطباعة ثلاثية الابعاد.

المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية

- **دراسة (2016) Elliot&others :[1]**

بعنوان "التحول الرقمي في التعليم الجامعي ، كيف تتطور تقنيات و ممارسات ادارة المحتوى في عصر ادارة الخبرة" ، حيث هدفت هذه الدراسة الى ابراز اليات استفادة المؤسسات من المحتوى الرقمي و التقنيات و الاجراءات لإشراك المستفيدين من الطلاب الجامعيين و اسرهم في الجامعات و التفاعل معهم ، و من بين اهم نتائج هذه الدراسة ان رؤساء الجامعات سيكون لديهم القدرة على اتخاذ القرارات بشان الاستثمارات في الموارد البشرية و التكنولوجيا المختلفة لتعزيز القدرة التنافسية الرقمية للجامعات ، و بناء كفاءات من شانها تحسين العمليات و بناء خبرات buildexperiencecapabilities ، و توفير اساس للحوار حول التحول الرقمي لخدمة الصناعة بين المستفيدين من مخرجات الجامعة .

- **دراسة (1997) Mittone&Bosko:[2]**

بعنوان " المحددات الاخلاقية و التهرب الضريبي"،حيث هدف الباحثان في هذه الدراسة على الدور الذي تقوم به المحددات الاخلاقية في تحديد قرار التهرب من ضريبة الدخل ، من نتائج هذه الدراسة ان اتخاذ قرار التهرب من ضريبة الدخل يشبه اتخاذ قرار الاستثمار و ادارة المحفظة المالية ، و ان هذا القرار يتأثر بدرجة الرغبة بالمخاطرة عند الشخص الى جانب مدى فعالية الوازع الاخلاقي عند الشخص المعني .

[1] - Elliot &others ,2016, digital transformation in highereducation ... how content management technologies and practices are evolving in the era of experience management.
[2] - Mittone andbosko , 1 august 1997 ,taxevasion and moral constraints : someexperimentalevidence

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اهمية تناول موضوع التحول الرقمي والحد من مشكلات التهرب الضريبي، وتختلف بأن معظم هذه الدراسات اهتمت بالتحول الرقمي في قطاعات مختلفة ورقمنة الضرائب في دول مختلفة كمصر والاردن... بينما تهتم الدراسة الحالية بإمكانية الاستفادة من تجارب تلك الدول بتطبيقها في الجزائر، مع العلم بقلة الدراسات التي اجريت في هذا الموضوع في الجزائر.

الفصل الثّاني

التجربة الجزائرية في رقمنة القطاع الضريبي والحد من التهرب الضريبي

تمهيد:

اصبحت ظاهرة التهرب الضريبي في الآونة الاخيرة اكثر انتشارا في الدول النامية ومنها الجزائر, حيث اثرت سلبا على القطاع الضريبي عامة و عملية التحصيل الضريبي خاصة في الجزائر .

وانطلاقا من هده المشكلة حاولت الحكومات الجزائرية ايجاد بعض الحلول للحد منها باللجوء الى تبني الانظمة الرقمية الحديثة بالاستراتيجيات المختلفة لتحسين التحصيل الضريبي التي طبقتها في تجربتها لاسيما في الآونة الاخيرة التي تزامنت مع تفشي جائحة كورونا.

المبحث الأول: دور الرقمنة في تحسين خدمة الضرائب

تعتبر الرقمنة الضريبة وسيلة فعالة للرفع من حجم العائدات الإضافية واستخلاص الضرائب بشكل قانوني يضمن الشفافية والنزاهة بين دافعي الضرائب.

المطلب الأول: التحول التاريخي لرقمنة الضرائب وآثارها

يعد الانتقال الرقمي للجزائر أكبر رهانات الإقلاع الاقتصادي الذي لن تدور عجلة النمو بمختلف القطاعات بدونه، حيث أن الرقمنة هي الآلية الناجعة للقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي وهي عبارة عن السبب المباشر الذي سمح آلات المليارات المهربة.

اولا التحول التاريخي لرقمنة الضرائب

رفعت الحكومة الجزائرية الراية الحمراء تجاه التهرب الضريبي وقالت أنه بلغ إلى جانب الغش مستويات لا يمكن التغاضي عنها إذ تشير الأرقام إلى أنها التهرب قدر بـ 100 مليار دولار، مقابل احتياجات التمويل للتكفل بمتطلبات ميزانية الدولة في ظل تزايد عدد سكان الجزائر وعلى هامش مناقشة موازنة عام 2022 أمام البرلمان الجزائري انتقد الوزير الأول ووزير المالية، احمد عبد الرحمن في تصريحات إعلامية مردودية الانفاق الضريبي الذي قال أنه يكلف الدولة مبالغ ضخمة سنويا، معتبرا أن يقابل بخلق الثروة ومناصب الشغل.

هذا التصريح حيال المقدرات المالية الضائعة ليس الأول من نوعه فكل الحكومات السابقة مند عام 1962 أقرت بوجود تهرب ضريبي، إذ عجزت على إيجاد حلول إذ يشمل التهرب الضريبي الضريبة على الأملاك والرسم والقيمة المضافة ومختلف التكليفات في الجزائر.[1]

وكشف التقرير عن لجوء بعض المكلفين لحيل خطيرة في الغش عبر تسجيل أسماء هم بلماء موتى أو أشخاص مفلسين من الزامية التسديد.

[1] إيمان عويمر، التهرب الضريبي آفة مالية تتربص بالاقتصاد الجزائري عربية emdependant، 2022/05/27، 44 الجزائر.

وبرأي **كاوبي** فإن الرقم الكبير للتهرب والذي يعود إلى عقود يصعب تحصيله لأنه غير موجود أصلا، وبالتالي يمكن تحصيل ما يعادل 15 أو 20 % من الكتلة المالية.

ووفق المحلل الاقتصادي الجزائري، فإن إجراءات الرقمنة التي باشرتها الحكومة قبل نحو 04 سنوات، بدأت تظهر ثمارها ومكنت من تقليص التهرب الضريبي.

ومن المشاكل الهيكلية التي لا تزال ترهق مصالح الضرائب الجزائرية انخفاض مراكز الدفع وغياب الرقمنة على مستوى أدوات ووسائل التحصيل.[1]

وفيما يتعلق برقمنة المعاملات المالية فإنها متوفرة اليوم عن طريق عدة آليات رقمية على غرار الدفع الالكتروني، كخدمة توفرها مختلف البنوك الجزائرية للمتعاملين الاقتصاديين[2].

ثانيا: آثار رقمنة الضرائب

يعتبر التحصيل الضريبي انه أخر المراحل للعملية الضريبية وأهمها حيث يمكن من تزويد الخزينة العمومية بالأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وغيرها.

وظل التحصيل الضريبي في الجزائر ضعيف بسبب عدم الاعتمام به من طرف الجهات الوصية وذلك لوجود الجباية البترولية التي تغطي العجر المالي وكذلك استعمال وسائل بدائية في التحصيل، لكن انتشار الإدارة الالكترونية أي ما يعرف بالرقمنة التي تهدف إلى توفير ضمان للسكان، حيث مكنت من تحقيق زيادة في التحصيل الضريبي.

[1] ايمان عويمر، التهرب الضريبي آفة مالية تتربص بالاقتصاد الجزائري (مرجع نفسه).

[2] علي عباس: ضرورة الاستثمار في مراكز البيانات لتطوير الخدمات الرقمية، إذاعة الجزائر25|05|2022، 51

جدول (1) يمثل تطور التحصيل الضريبي في الجزائر (2017-2020)

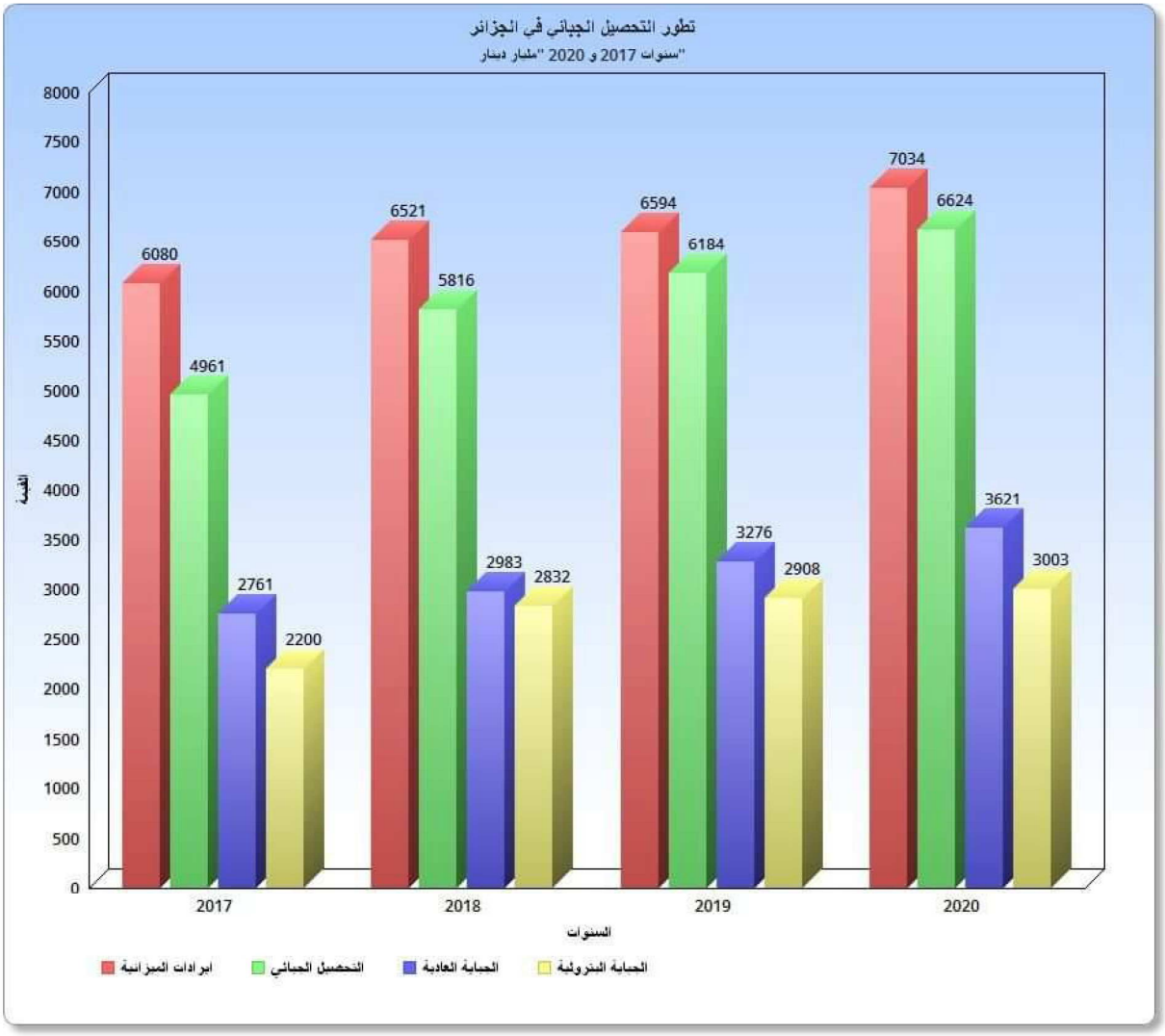

المصدر: موقع https://www.algerie-eco.com/، 30،2022/05/12:14.

من خلال هدا الشكل نلاحظ ان التحصيل الضريبي في تزايد مستمر مع تطور الأنظمة الرقمية الضريبية حيث وصل احتياطي الجزائر من النقد الاجنبي من دون احتساب الذهب 44.7 مليار دولار بنهاية شهر سبتمبر 2021، في حين بنهاية العام الماضي حوالي 42 مليار دولار وفق البيانات بالبنك المركزي الجزائري.

وقبل أيام أعلن رئيس الوزراء الجزائري أيمن عبد الرحمن تحقيق فائض في التجارة الخارجية للمرة الأول مند سنوات بلغ 1.04 مليار دولار بنهاية ديسمبر الماضي[1].

الرقمنة هي الحل لتحصيل الضرائب، لأنها ترسي قواعد الشفافية ما سيسمح بالقضاء على التهرب الجبائي، فلو كان هناك اقتطاع من المنبع مثل الاقتطاع على ضريبة الدخل ليتم الامر بكل سهولة لكن القطاع الاقتصادي يعرف اشكالا كبيرا في تهرب المتعاملين من دفع الضرائب.

كشف الخبير الاقتصادي أن غياب الإحصاء للوعاء الضريبي الصحيح لوجود عدم الرغبة في دفع الضرائب بسبب البيروقراطية مؤكد ضرورة اعتماد الرقمنة لتسهيل العملية، وحتى يصبح ممكن في المستقبل إن يقوم الشخص بالدفع دون التوجه إلى مصلحة الضرائب مباشرة، حيث يتم التحصي الجبائي من حسابه البنكي.

الدواعي أيضا على الرقمنة هذه القطاعات سيسمح بتحصيل المليارات المهربة باعتماد الشفافية في التعامل مع المستثمرين، فلا بد من أن تكون لمصلحة الضرائب علاقة الكترونية مع مختلف الوزارات[2].

المطلب الثاني: دوافع ودور تطبيق الرقمنة في قطاع الضرائب

يعتبر التهرب الضريبي حقيقة لا ينكرها أحد في الجزائر، لقد بلغ أكثر من 1.6 مليار دولار سنة 2014 لأسباب متعددة، منها ما يخص البيع بدون الفواتير، التزوير السجلات التجارية، الدفع نقدا، الإبلاغ الضريبي الكاذب بالإضافة الى الأنشطة التجارية الموازية وهي ظاهرة مكلفة للخزينة العامة.

أولا: دوافع تطبيق الرقمنة على قطاع الضرائب

عرف التهرب الضريبي اتساعا ملحوظا وخاصة في الجزائر، أمام تعدد التطبيقات غير الصحيحة، ولم تعد مصالح الضرائب تعرف كيف تتخلص هذا هدا الوضع.

---

[1] ايمان عويمرة: التهرب الضريبي آفة مالية تتربص الاقتصاد الجزائري (مرجع سبق ذكره)

[2] فتيحة كلوار: الرقمنة، آلية القضاء على البيروقراطية والتهرب الضريبي، جريدة الشعب الالكترونية، 25|05|2022، الجزائر.

إن التحول الرقمي يجعل الأمور أسهل على السلطات عن طريق تحقيق العبء الإداري، مما يمنح المسؤولين مزيدا من الوقت للتركيز على الأنشطة ذات القيمة الأعلى وهو يتيح أيضا للسلطات تبسيط الخبرات وتقليل عبئ الامتثال على دافعي الضرائب[1]

- **مستقبل آني وأكثر سهولة في الاستخدام**

في ظل وجود هذه التغييرات الجارية، من المرجح أت تبدو الضرائب مختلفة كثيرا في المستقبل.

- سيتزايد دعم قرارات إدارات الضرائب وتعزيزها بواسطة الذكاء الاصطناعي إلا أنه ستجد مراقبة النظام عن كثب لاكتشاف الأخطاء.

- يمكن أن تصبح إدارات الضرائب مستودعات لمزيد من البيانات الحكومية، ومن شأن هذا الأمر أن يمنحها دورا مركزيا في صياغة السياسات من مراجعة المعاملات التي تتم في الاقتصاد وإتاحة إمكانية التنبؤ على نحو أفضل.

- ومن الممكن أن يصبح النظام الضريبي أكثر سهولة من حيث الاستخدام وقد تشمل الخدمات الاقرارات الضريبية التي تمكن دافعي الضرائب من الاطلاع على معلومات تقديم الاقرارات الخاصة بهم.

- ستعمل إدارات الضرائب على تبسيط التعامل بين دافعي الضرائب ومسؤولي الضرائب على سبيل المثال عن طريق ربط أنظمة المحاسبة للشركات بالمنصات التي تتيحها إدارات الضرائب لتقديم اقرارات الضريبة الكترونيا وخدمات الدفع الالكتروني.[2]

- كما يمكن أن يساعد التحول الرقمي الإدارات الضريبية في المجالات التالية[3]:

- **التركيز على الضرائب**

- تظل الفجوات الضريبية مشكلة كبيرة للعديد من البلدان

[1] مارسيلو ستيفانو: لماذا تبتني إدارات الضرائب التحول الرقمي، مدونات البنك الدولي. 25\05\2022

[2] مارسيلو ستيفانو: لماذا تبتني إدارات الضرائب التحول الرقمي، مرجع نفسه.

[3] أحلام بولفوس: النقود الالكترونية كآلية لتفعيل الضرائب الالكترونية في الجزائر، مرجع نفسه.

- الدول النامية تخسر ما يقرب من ترليون دولار سنويا بسبب التدفقات المالية غير المشروع، كما أحدثت الفجوة الضريبية الاجمالية في مصلحة الضرائب الأمريكية خسارة قدرها 458 مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية في عام واحد

- تعتمد ملئ هذه المساحات بشكل أساسي على حالة الاقتصاد الإدارات الضريبية على حث دافعي الضرائب على الامتثال التطوعي لسداد ضرائبهم لذا يمكن تعزيز مشاركة دافعي الضرائب بشكل كبير من خلال الفهم الأعمق للمواطنين وماذا يفعلون وكيف يتفاعلون مع الحكومة وذلك من خلال جعل تفاعلات دافعي الضرائب عبر الأنترنت وخارجها ذات طابع شخصي وبسيطة ومنسقة وبديهية وتسليمها في الوقت الفعلي، ويمكن للإدارات الضريبية بناء طريقة عرض 360 درجة لدافعي الضرائب واحتياجاتهم على تخصص الخدمات الالكترونية.

ثانيا: دور تطبيق الرقمنة في قطاع الضرائب

أدى التحويل الرقمي في الجزائر إلى تناقص ما يسمى بالتهرب الضريبي، فالإدارات الضريبية تحركها مجموعة متنوعة من القوى الداخلية والخارجية التي تدفع الاقتصاد الرقمي الجديد أو تستخدم الضرائب لتحفيز الشركات على خفض انبعاثات الكربونية، ويمكن أن تساعد التكنولوجيا الإدارات الضريبية في معالجة هذه القضايا وغيرها.

ومع التحول الرقمي يمكن للإدارات الضريبية تحويل البيانات إلى أصل تجاري باستخدام النمذجةالتنبؤيةوتحليل الاقتصادات الكلية والتغيرات السياسية يساعد على[1]:

- تطبيق قدرات القوى العاملة
- يبسط الامتثال ويساعد على منع الأخطاء الضريبية والاحتيال.
- يساعد في تحسين خدمات دافعي الضرائب عن طريق تسهيل طرق الدفع وإصدار عمليات استرداد أسرع وإتاحة وصول أسهل إلى المعلومات ذات صله الأدوات الضريبية.
- التقليل من أوقات التشغيل وتخفيض التكاليف

[1]أحلام بولفوس: النقود الالكترونية كآلية لتفعيل الضرائب الالكترونية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة وجباية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر ص 53، 2018-2019

- تحسين تقنيات إدارة المخاطر وكفاءة التدفق وتحفيز الأولويات الوطنية بشكل أفضل.

- **أصحاب المصلحة الضريبية**

تتوقع إدارة الضرائب ودافعوا الضرائب نفس سهولة الوصول والمشاركة في الوقت الحقيقي للمعلومات الضريبية التي يحصلون عليها مع أصحاب البيانات الآخرين مثل البنوك والشركات التي تواجه المستهلك وتزيد هذه القدرات من الاتصال والتعاون بين الإدارات الضريبية ودافعي الضرائب (الشركات والأفراد) منا أنه يساعد الإدارات الضريبية على تبادل البيانات ذات الصلة بأمان مع البنوك وأرباب العمل ولجان البورصة والغرف التجارية وغيرها.

- **قرارات تستند إلى البيانات والعمليات الآلية:**

ويرغب دافعوا الضرائب في الحصول على تأكيدات بأن معلوماتهم الشخصية تلقى المستوى المناسب من الخصوصية والأمان والحماية وفي الوقت نفسه يتوقعون تلقي الخدمات مخصصة في الوقت الحقيقي وموثوق بها لتحقيق التوازن بين كلا المطلبين وتبحث إدارات الضرائب على طرق لجمع وتأمين وتحليل وإدارة البيانات المنظمة بفعالية وهذا يساعد على الحفاظ على الامتثال ويساعد صانعي السياسات الضريبية على اتخاد القرارات التي تحفز النمو وتعزيز الشفافية والمسائلة[1].

ومنه فالرقمنة بداية لإعادة تشكيل الجانب المعلوماتي الأساسي الذي يحدد كيفية تصميم سياسات الضرائب والانفاق وتنفيذها حيث تتيح أدوات لزيادة فعالية السياسات الحالية لاستحداث سياسات جديدة تماما.

وبالتالي من خلال النظم الرقمية وصيغ الابلاغ الموحدة والواجهات الالكترونية بتكون السلطات الضريبية أقدر على الوصول إلى المخزون الثري من المعلومات التي تحملها القطاع الخاص عن الأنشطة مثل المعاملات والدخل من القواعد في البنوك[2].

[1]Kuraly biasolfz levz and other, digital tranformation of tax administration, microsoft and price water house coopers be losting advisers, vol, w1, 2017, pp 7-12.

[2]سانجيف غوبتا وآخرون: "رقمنة المالية العامة"، صندوق النقد الدولين العدد 55، الرقم 1، 2018، ص12.

المطلب الثالث: رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر

انطلاقا من فكرة تجسيد الاجارة الالكترونية كسبيل للإصلاح الإداري وتحسين الخدمات العمومية والتكفل الجيد بمتطلبات وحاجيات المواطن، سعت السلطات العمومية للبلاد إلى رفع التحدي لإحداث جملة من التغيرات وهذا بإدخال بعض الخدمات الجيدة والتي مست بعض القطاعات العمومية ومن بينها قطاع الضرائب الذي شهد عهدا جديدا لم يسبق له مثيل في مجال العنصرية وهذا لاعتباره أحد مقومات النظام الاقتصادي وتتمثل الخدمات الالكترونية الجديدة في الإدارة الضريبية[1]:

1. انشاء موقع الكتروني للإدارة الضريبة

ساهم تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وربط الإدارة الضريبة بتقنية الاعلام الألي والأنترنت بإحداث موقع الكتروني لإدارة الضرائب، حيث سمح هذا الموقع بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة، نصوص ومناشير جبائية وتعليمات مختلفة حيث تهدف الإدارة الضريبة من خلال هذا الموقع إلى نشر المعلومات الجبائية والتكفل بانشغالات وتطلعات المكلفين بالضريبة من خلال إحداث فضاء تشاوري عبر الانترنت.

جدول (02) احصائيات سنوية لاستعمال الموقع الالكتروني للإدارة الضريبة 2015-2018

المؤشر	2015	2016	2017	2018
عدد الزيارات للموقع الإلكتروني	428366	728279	1274206	1303824
عدد الصفحات التي تم تصفحها	1596471	2346234	3532707	3542373

المصدر: http://mfdgl.gov.dz/imges/pdf/stistique-11:33h, 10/05/2022.

[1]http://mfdgl.gov.dz/imges/pdf/stistique-11:33h, 10/05/2022.

الشكل (01) منحنى بياني لتطور استعمال الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية 2015-2018

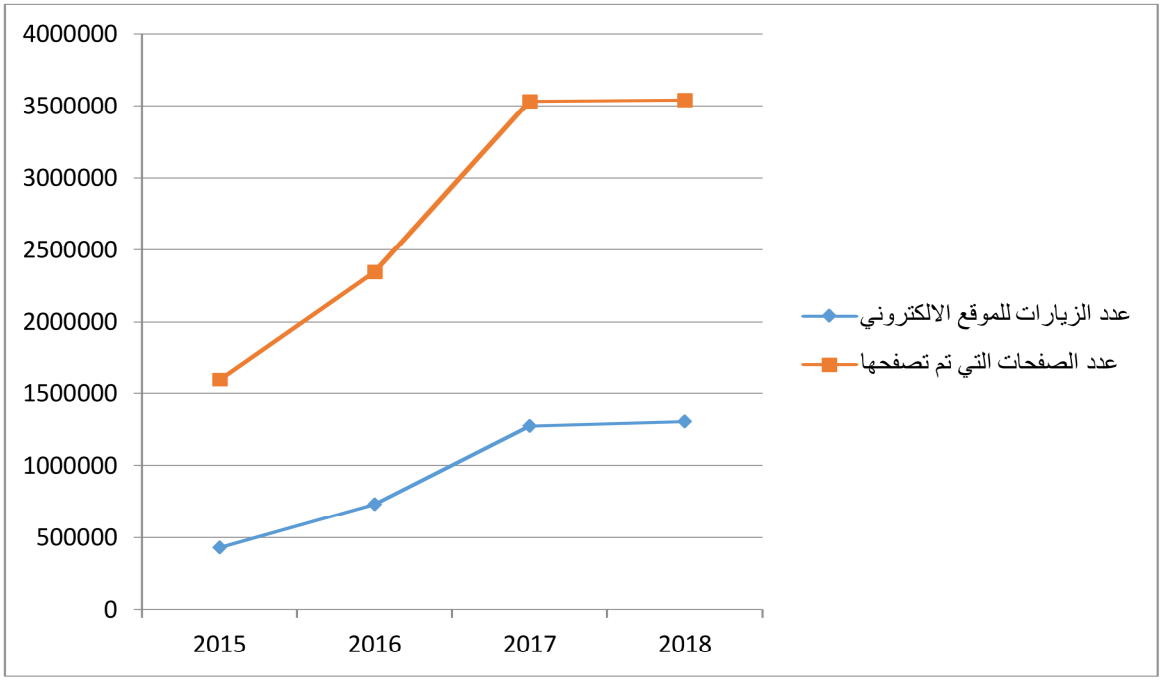

المصدر : http://univ-biskra.dz/sites/revue-rem/24.pdf، 17:05، 2022/06/01

من الجدول (01) يمكن القول ان أن الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية يشهد ارتفاعا من سنة لأخرى من ناحية عدد الزيارات للموقع الالكتروني أو من حيث عدد الصفحات التي تم تصفحها، ويعود هذا التزايد الى اهتمام الإدارة الضريبية بتطبيق الأنظمة الرقمية بتحميل الوثائق الضرورية التي يستعملها المكلفين بالضريبة في تقديم تصريحاتهم كما تم احداث بوابة خاصة بتقديم التصريحات الضريبية عن بعد حيث لا يستوجب على المكلفين بالضريبة التنقل لدفع الضريبة.

2. رقم التعريف الجبائي

أصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على رقم التعريف الجبائي الكترونيا عن طريق الدخول إلى الموقع الالكتروني الذي أعدته المديرية العامة للضرائب لهذا الغرض فيكفي ادخال البيانات الخاصة للمكلف بالضريبة على الموقع الالكتروني واتباع الخطوات كما يوفر هذا الموقع على مزايا عديدة كإمكانية التأكد كم صحة رقم التعريف الجبائي .

3. نافذة التوثيق الجبائي

في إطار جهود إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية تم مؤخرا إحداث موقع أو نافذة عبر الأنترنت للتوثيق الجبائي الخاصة برقم التعريف المقدم من طرق المكلف للهيئات والمؤسسات وكافة المتعاملين وهو ما يساعد إضفاء الشفافية والمصداقية في التعاملات[1].

4. اعتماد قواعد الفحص الضريبي الالكتروني

في إطار التحول التدريجي من الإدارة التقليدية أو الورقية إلى الإدارة الالكتروني، فبعدما اقتصر المشرع في السابق على أن عملية الرقابة والفحص تكون في الدفاتر الورقية، نص المشرع الجزائري على قبول إمكانية فحص المحاسبة وفق نظام الاعلام الألي حيث يعكس هذا الاجراء الاستراتيجية الجديدة وهي تكييف آليات الرقابة الجبائية مع متطلبات الإدارة الالكترونية وهو ما سعى إليه الإدارة الجبائية[2].

الجدول (03) احصائيات حول نوعية الخدمة المطبقة بالهياكل الجديدة للإدارة الضريبية 2018/2015.

المؤشر	2015	2016	2017	2018
نسبة احترام ظروف الدخول	%76.67	%70.53	%77.93	%91.00
نسبة التكفل بالمكلفين بالضريبة	%99.6	%99.9	%99	%97.9
نسبة نوعية الخدمة	%73.03	%69.56	%74.17	%84.17
نسبة احترام الأجال	%63.33	%64.13	%71	%73.73
الاصغاء للمكلفين بالضريبة	%68.64	%71.86	%69	%62.20
المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة	**%74.43**	**%72.62**	**%74.26**	**%79.69**

المصدر : http://mfdgl.gov.dz/imges/pdf/stistique

[1] http://mfdgl.gov.dz/imges/pdf/stistique 2022/06/01 ،22:11 ،

[2] المرجع نفسه

الشكل (02) منحنى بياني يبين تطور مرجعية الخدمة بالهياكل الجديدة للإدارة الضريبية

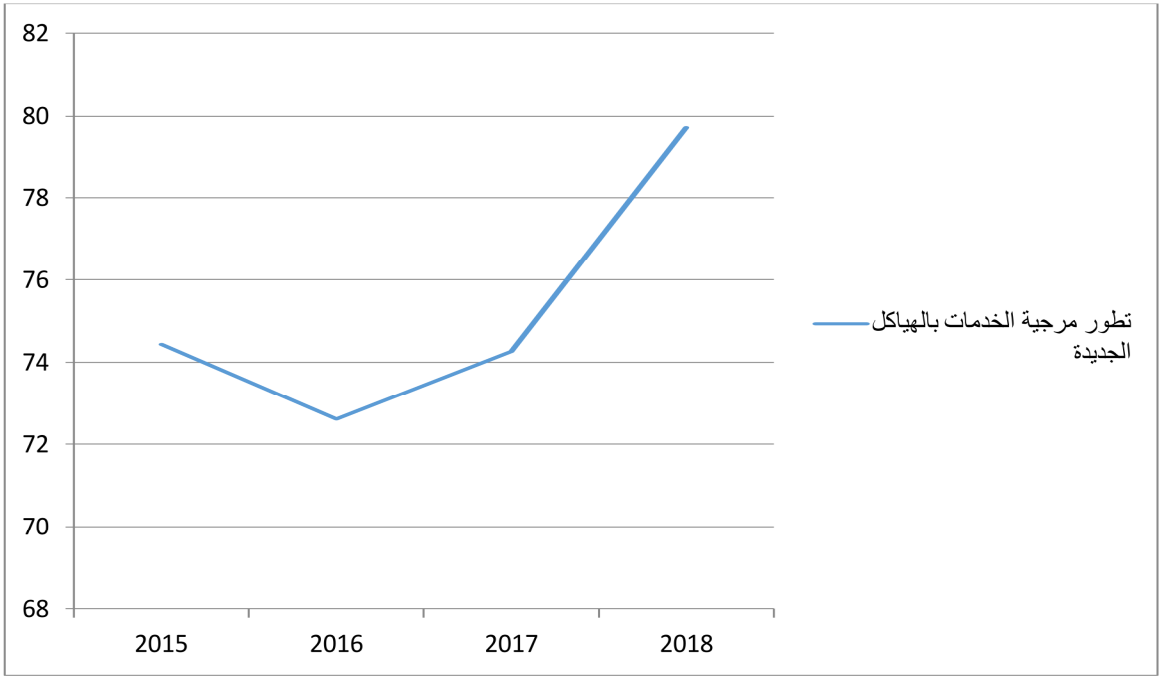

المصدر: من إعداد الطلبة

4-5- تطوير نظام لتحميل الوثائق الجبائية عن بعد:

تجتهد الإدارة الضريبية في مجال النظام الرقمي الضريبي لاتخاذ الإجراءات الضريبية وتقريب الإدارة من المكلف الضريبي، في هذا السياق دمج نظام لتحميل التصريحات والوثائق الجبائية الكترونيا من خلال الدحول إلى الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية، فأصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على جميع الوثائق وحساب الضريبة واكتتاب التصريحات من خلال الموقع الالكتروني.

4-6- طلب التوطين البنكي عن بعد:

اصبح بإمكان المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب والمنخرطين في قاعدة النظام المعلوماتي أن يحصلوا على طلب التوطين البنكي عبر الأنترنت من خلال بوابة التصريح الالكتروني حيث تعتبر هذه الخدمة جديدة تم اضافتها مؤخرا في البوابة.

نسبة المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة المطبق بالهياكل الجديدة للإدارة الضريبية هو في تحسن مستمر، فبعد التراجع الذي سجله سنة 2016 (1.81%) مقارنة بسنة 2015.

وهذا بسبب تراجع نسبة احترام ظروف الدخول إلى المصالح الضريبية وتدني نسبة الخدمات المؤدات في بعض الهياكل الجديدة للإدارة الضريبية، فها هو يسجل ارتفاعا سنة 2017 (71.64) مقارنة مع مؤشر 2016، أما سنة 2018 فمؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة سجل تحسنا بـ (+5.7) حيث وصل إلى نسبة 79.69% مقارنة بـ 74.26% في سنة 2017 وهذه النتيجة مشرفة مقارنة بالمجهودات المبذولة لمختلف مصالح الإدارة الضريبية من أجل تحسين نوعية الخدمة.

المبحث الثاني: واقع التحول الرقمي والتهرب الضريبي في الجزائر

يعتبر موضوع التهرب الضريبي في الجزائر وآليات مكافحته ظاهرة خطيرة تمس الاقتصاد الوطني مما ينعكس سلبا على الخزينة العمومية والإنفاق العام، خاصة أن هذه الظاهرة عرفت تفاقما كبيرا في الآونة الأخيرة، وعليه تعد الرقمنة حلا مناسبا للحد منها في الجزائر، ومن خلال هذا المبحث نحاول إبراز التجربة الجزائرية في إطار التحصيل الضريبي والحد من مشكلات التهرب الضريبي.

المطلب الأول: تدابير مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر

تعمل الدولة الجزائرية على مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي سواء على المستوى الوطني أو الدولي، من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لذلك، وفي هذا المطلب سنحاول عرض أهم التدابير المتخذة في الآونة الأخيرة من أجل مكافحته والتي تتلخص في العناصر التالية[1]:

- تعزيز وسائل الرقابة الجبائية.
- تعزيز وتحديث الوسائل الوقائية.

1. تعزيز الوسائل الرقابية:

إن النظام الضريبي الجزائري نظام تصريحي، والذي يقوم من خلاله المكلفين بالضريبة بالتصريح من تلقاء أنفسهم بالأسس الخاضعة للضريبة، ومن أجل التأكد من مصداقية وصحة التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين بالضريبة، منح المشرع لإدارة الضرائب حق الرقابة الجبائية كوسيلة لحمايتها من التهرب الضريبي، وهي تعتبر كل فحص لتصريحات وثائق ومستندات المكلفين بالضريبة، سواء كانوا أشخاص طبيعية أو معنوية، قصد التأكد من صحة ما تحتويه، ومقارنتها مع ما هو مصرح به

[1]Ministére de finance, direction générale des impots , N51/2014, p2.

والمعلومات المتحصل عليها وفقا لبرنامج مسبق مسطر من طرف مصلحة الرقابة الجبائية ضمن نطاق دقيق وواضح وإجراءات محكمة من أجل ضمان حقوق الإدارة وحقوق المكلف بالضريبة، وأمام مواصلة بعض المكلفين ذوي النية السيئة في انتهاج مختلف الممارسات الهادفة إلى التهرب من الخضوع للضرائب المستحقة عليهم لاسيما ممارسة نشاط البيع والشراء دون فاتورة وتحويل وجهة الامتيازات الجبائية الممنوحة لهم ومن أجل محاربة كل هذه الممارسات[1] والحفاظ عل موارد الخزينة، تتزود الإدارة الضريبية بشكل دائم بإجراءات وتقنيات جديدة مستحدثة بغية محاربة كل هذه الظواهر المضرة بالخزينة العمومية، وفي مثل هذا السياق تم إنجاز تقنيات جديدة في مجال الرقابة المعمقة والمتمثلة في إنشاء التحقيق المصوب في المحاسبة، إنشاء إجراء التلبس الجبائي، تعزيز الضمانات الممنوحة للمكلف خلال مرحلة الرقابة، وهذا كله من أجل تحقيق رقابة أكثر فعالية وفي كل الحالات يعتبر تعزيز وتحديث وسائل الرقابة الجبائية واحدة من بين الأنشطة التي تستعملها الإدارة الجبائية الجزائرية لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي[2].

1.1. الإجراءات الجديدة لتعزيز وتحديث الرقابة الجبائية:

في قطاع التوجهات الاستراتيجية للرقابة الجبائية التي سطرتها الإدارة الجبائية للفترة 2007-2011، اتخذت الرقابة الجبائية بعدا نوعيا قصد الزيادة من فاعليتها، بالإضافة لتحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة ذوي النية الحسنة، وبالتالي التخفيف من حدة التهرب الضريبي[3]، وبغية الاستجابة لهذه الرغبات الأساسية برزت إجراءات جديدة للرقابة للوصول إلى المثالية والتي تتمثل فيما يلي:

أ. **التحقيق المصوب في المحاسبة(la vérification ponctuelle):** يعتبر التحقيق المصوب للمحاسبة إجراء رقابة موجهة، فقد تم إنشاء هذا الإجراء بموجب المادة 22 من قانون المالية 2008 فهو تحقيق قي محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب[4].

---

[1]وزارة المالية المديرية العامة للضرائب الجزائر، نشرة شهرية، رقم 2012.4/58|06\2022، ص1.

[2]مرجع سبق ذكره.

[3]رسالة المديرية العامة للضرائب، رقم 2013/70، ص7.

[4]Ministére de finance, direction générale des impots, N51/2013, p4.

ب.التلبس الجبائي(la flagrance fiscal): من أجل محاربة كل ممارسات التهرب من الضريبة تم تعزيز وتحديث وسائل الرقابة الجبائية من طرف الإدارة الجبائية وذلك بإنشاء إجراء التلبس الجبائي بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2014 حيث يمنح هذا الإجراء للإدارة الجبائية وسائل أكثر فعالية وردعية وذلك بهدف معاينة وإيقاف عملية الغش وتعزيز التحصيل الضريبي[1].

2. تعزيز وتحديث الوسائل الوقائية:

2.1. تبسيط النظام الضريبي:

منع وقوع التهرب يتحقق بمعالجة إزالة الأسباب عن طريق تبسيط النظام الضريبي كوسيلة وقائية وحسب تصريح السيد وزير المالية السيد جلاب خلال مناقشة لمشروع المالية لسنة 2015 أمام نواب مجلس الشعبي الوطني قد تم اتخاذ تدابير تشريعية من أجل تبسيط النظام الضريبي للتخفيف من ضغطه وتعزيز محاربة الغش الضريبي[2].

2.2. تخفيف الضغط الضريبي:

من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية المختلفة خاصة قانون المالية 2006، 2007، 2008، 2009، 2011، 2012، 2013، 2017 تم إجراء التغيرات التالية فيما يخص الضرائب والرسوم:

- إلغاء الضريبة على فوائض القيمة المطبقة على عمليات التنازل على الأملاك المبنية وغير المبنية المنجزة بصدد التحويلات العقارية من طرف الخواص (المادة 28، قانون المالية 2009).
- تأسيس تخفيض جزافي في حدود 10% بالنسبة للنفقات المصرح غير المبررة لفائدة الخاضعين للضريبة التابعين لنظام التصريح المراقب.
- تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات المطبقة على أنشطة الإنتاج والأشغال العمومية والبناء والسياحة من 25% إلى 19%.
- تخفيض معدلات وأقساط الضريبة على الدخل الإجمالي ليصل الحد الأقصى إلى 35% بعد ما كان 60% (المادة 5 من قانون المالية 2008).

---

[1] رسالة المديرية العامة للضرائب، رقم 2013/62، ص6.

[2] mfdgu-gov.dz. 2014.

- تخفيض معدل الضريبة على الرسم على النشاط المعني من 2.55% إلى 2%.
- إلغاء نظام الدفع الجزافي (المادة 13 من قانون المالية 2006).

2.3. تعزيز الضمانات الممنوحة للمكلف (قانون المالية 2009):

وذلك من خلال إنشاء المحرر الجبائي، إذ يعتبر أداة لتحسين الحماية القانونية للمكلف، فهو ضمان يضع المكلف بالضريبة بتقويم جبائي، وطلب المكلف بالضريبة الذي يريد معرفة الأحكام الجبائية المطبقة في وضعية ما بالنظر إلى التشريع الجبائي المعمول به، ويشمل مجال تطبيق المحرر الجبائي في المقام الأول الشركات العاملة في قطاع المحروقات للشركات المقيمة في الجزائر العضوة في مجمعات أجنبية وكذا تلك التي لا تتوفر على إقامة مهنية دائمة في الجزائر، شركات رؤوس الأموال، وشركات الأشخاص التي اختارت النظام الجبائي لشركات رؤوس الأموال كما هو منصوص عليه في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

2.4. تبسيط إجراءات المنازعات:

تم تبسيط إجراءات المنازعات خلال السنوات الأخيرة من أجل دعم الضمانات المقدمة للمكلف بالضريبة من جهة والسماح بتنظيم أمثل للنزاع الضريبي وتتمحور التدابير حول ما يلي[1]:

- إدخال مرونة على شروط قبول الشكاوى وعرائض الدعاوي.
- إدخال مرونة على شروط الطعن.
- إدخال مرونة على شروط الحصول على تأجيل قانوني للدفع.

2.5. تبسيط إجراءات ربط وتحصيل الضريبة:

- تبسيط إجراء تسديد الضريبة على أرباح الشركات وإلغاء الجداول، أي يقوم المكلفون بالضريبة بأنفسهم بعملية التصفية والتصريح والدفع التلقائي عن طريق التصريح الشهري.
- تسهيل استخراج رقم التعريف الجبائي والذي وضع كإجراء جديد للترقيم، إذ يجب إظهاره خلال كل معاملة تجارية أو مالية لتبرير التواجد الجبائي وبالتالي منع التهرب الضريبي[2].
- إنشاء ضريبة وحيدة مبسطة لتبسيط الإجراءات في إطار قانون المالية 2007.

---

[1]DGI, 2014, p2.

[2]وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب، رقم 2013/69، ص2.

- إلغاء غرامات التأخير في التحصيل الضريبي بشكل نهائي في حالة الدفع الكلي للضرائب والرسوم.
- إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية.

3. عصرنة إدارة الضرائب:

إن ضغف التنظيم على مستوى الإدارة الضريبية كما هو الحال في الجزائر يفتح المجال أمام المكلفين بالضريبة للتهرب منها، وباعتبارها مكلفة أساسا بمهام تعبئة الموارد المالية وتقديم الخدمة العمومية التي تضعها في علاقة مباشرة مع الموظفين والمؤسسات تعين على الإدارة الضريبية التكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفها المجتمع الجزائري بصفة عامة، حيث باشرت المديرية الامة للضرائب في الجزائر في برنامج عصرنة إدارتها لمكافحة التهرب الضريبي على مبدأ تحسين مرجعية نوعية الخدمة، تمثلت محاور هذه العملية في التالي:

- تحسين وتعزيز علاقة الإدارة مع المكلف بالضريبة.
- تحديث نظام الإعلام الآلي.
- إنشاء هياكل جديدة "مؤسسات متخصصة".

3.1. تحسين علاقة الإدارة بالمكلف بالضريبة:

ضمن المنحى الجديد الذي أخذته علاقة الإدارة الضريبية بالمكلفين والذيم أصبحوا بتسمية "مستعملي الإدارة، زبائن لا يمكن لأحد انكار اتساع متطلبات هذا الأخير فيما يخص نوعية الخدمة والتي أصبحت تواجه تحديا كبيرا يتمثل في تقديم للمكلف بالضريبة خدمة عصرية ذات نوعية[1]، ومن أجل تخفيف حدة التهرب الضريبي، اتخذت عدة إجراءات تكميلية في إطار عصرنة إدارة الضرائب لتعزيز وتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة:

- تحسين استقبال الجمهور في المصالح الجبائية.
- تحسين الممارسات الإدارية، السلوك الإداري.
- ترقية الاتصال وتحسين وصول المعلومات الجبائية ووضع نظام التصريح وتسديد الضرائب عن بعد عبر البوابة الإلكترونية WWW.JIBYETIE.DZ.

[1]DGI, 2013, p27.

- تحسين المحيط الجبائي.
- تخفيف الإجراءات النزاعية وتقليص آجال دراسة الملفات.

3.2. تحديث النظام المعلوماتي ونظام الإعلام الآلي:

إن نجاح الإصلاحات مرهون بوضع نظام معلوماتي جديد الذي يمثل عنصرا هاما من برنامج العصرنة، حيث يسمح النظام المعلوماتي الجديد عبر تحويل موارد المعلومات المادية إلى ملفات حاسوبية بتقريب المواطن من الإدارة وتسهيل الانتقال إلى إدارة عصرية قادرة على الاستجابة السريعة لاحتياجات المستعملين، والتحكم أكثر في فئة المكلفين بالضريبة وبالتالي التخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي[1]، بالإضافة لتوظيف والاستعانة بمكتب استشارة أجنبي حيث قامت المديرية العامة للضرائب بالاستعانة بمتعامل إسباني IMDRA.SISTEMS قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي حديث يتشكل هذا المشروع من 23 حصة تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان، وهذا النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يرتكز على حل معلوماتي من نوع (ERP-SAP)ويشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية لإدارة الضرائب.

3.3. إنشاء هياكل جديدة (مؤسسات متخصصة):

الإدارة الجبائية باعتبارها طرف هام في القطاع المالي تأثرت بالإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة، وفي هذا الصدد وجدت نفسها مطالبة بوضع استراتيجية خاصة لعصرنة هياكلها، وذلك بالاعتماد التدريجي على وضع مخطط تنظيمي جديد موجه للمكلفين بالضريبة يرتكز على مفهوم الزبائن الجدد، والقائم على التحول من التنظيم العمودي للإدارة حسب الوظيفة إلى تنظيم أفقي حسب فئات المكلفين، وفي هذا السياق وقصد تحقيق هذه الغاية قامت المديرية العامة للضرائب في الجزائر بإتباع برنامج خاص بالعصرنة لهياكلها ابتداء من سنة 2002 من خلال إنشاء مؤسسات متخصصة جديدة على مستوى المصالح الخارجية، هدفها تجميع المفتشيات والقبضات في هيكل واحد وحسب طبيعة المكلفين بالضريبة، وتتكفل هذه الهياكل بهام التسيير والرقابة والبحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية الخاضعة لها والتابعة لمجال اختصاصها، وذلك قصد تحسين علاقة الإدارة

[1]mfdgu-gov.dz, 02/06/2022 ; 14 :03h.

بالمكلف بالضريبة ومن ثم تحسين نوعية الخدمة، ورفع مستوى الوعي الجبائي للتخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي، والرفع من مردودية التحصيل الضريبي وتتمثل الهياكل الجديدة التي تم إنشاؤها في[1]:

أ. **مديرية كبريات المؤسساتDGE** : يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002 في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية، وتهدف هذه المؤسسة المتخصصة إلى تحقيق ما يلي[2]:

- تقوية الضمانات للمكلفين بالضريبة المعترف بها.
- توسيع طرق الطعن.
- تحديث وتبسيط الإجراءات، وضع جهاز متكامل للتسيير المعلوماتي للضريبة.
- مكافحة التهرب الضريبي.

وتقوم مديرية كبريات المؤسسات التي تم فتحها للجمهور بتاريخ 2 جانفي 2006 بتسيير أساس الملفات الجبائية المتعلقة ب[3]:

- المؤسسات التابعة للقانون الجزائري الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والتي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري.
- الشركات الأجنبية البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر.
- المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات.
- الشركات البترولية الأجنبية غير المقيمة في الجزائر.

ب. مركز الضرائب (CDI): يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم ويطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقديم خدمة نوعية إلى تطوير شراكة جديدة تجمعه بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد، الاستماع، الاستجابة، ومعالجة سريعة لكا

[1] المديرية العامة للضرائب، 2011، ص2 و3,

[2] رسالة المديرية العامة للضرائب، العدد65، 2013، ص7.

الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة، يمثل مركز الضرائب بالنسبة للمكلف بالضريبة المحاور الجبائي الوحيد المكلف بالتسيير العرضي لملفه.

ج. المركز الجواري للضرائب (CPI): يمثل مرجلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات ووضع حيز العمل بعد ذلك بمراكز الضرائب، حيث يعتبر المركز الجواري للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية

العامة للضرائب، مخصصة حصريا لتسيير الملفات الجباية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الممثلين في:

- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الشركات والتعاونيات الذين يمارسون نشاطا تجاريا أو صناعيا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي المحقق 30.000.00 دج.
- المستثمرون الذين يمارسون أو ينجزون مشاريع والمؤهلون للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب عند البطالة ولا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 30.000.00 دج.

د. الهياكل الجديدة لإدارة الضرائب والناشطة بشكل فعلي: سوف نعطي بعض الإحصائيات عن الهياكل الجديدة لإدارة الضرائب والتي تم فتحها وتعمل بشكل فعلي على المستوى الوطني وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تعداد الهياكل السابقة لسنة 2013 لإدارة الضرائب الناشطة بشكل فعلي

الهياكل	عدد المكلفين بالضريبة
مديرية كبريات المؤسسات	3400
مركز الضرائب رويبة	900
مركز الضرائب سطيف	2500
مركز الضرائب الحراش	850
مركز الضرائب مستغانم	1100
مركز الضرائب قالمة	900
مركز الضرائب معسكر	2000

مركز الضرائب تلمسان	2500
مركز الضرائب تيارت	800
مركز الضرائب سيدي بلعباس	1000
مركز الضرائب تيسمسيلت	700
مركز الضرائب عين تموشنت	500
مركز الضرائب برج بوعريريج	600
مركز الضرائب ام البواقي	400
مركز الضرائب الجلفة	200
مركز الضرائب الأغواط	300
مركز الضرائب عنابة	3000
مركز الضرائب سعيدة	200
مركز الضرائب النعامة	150

المصدر: مجلة البشائر الاقتصادية المجلد السادس، العدد 2،ديسمبر 2020، ص 314.

الجدول السابق يظهر أهم الهياكل الجديدة لبعض الإدارات الضريبية حول الوطن أسست والتي أصبحت نعمل بشكل الكتروني ، الهيكل الأول تم تأسيسه "مديرية كبريات المؤسسات "وذلك سنة 2006، يضم 146 موظف، ويسير 3400 ملف جبائي (مكلف بالضريبة) ثم 15 مركز ضريبي في 15 ولاية وبشكل تدريجي على فترات ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2013، تسير أزيد من 1500 ملف جبائي وتضم أزيد من 900 موظف.

الشكل رقم 04: تطور عدد المكلفين بالضريبة على مستوى الهياكل الجديدة خلال الفترة (2003-2013)

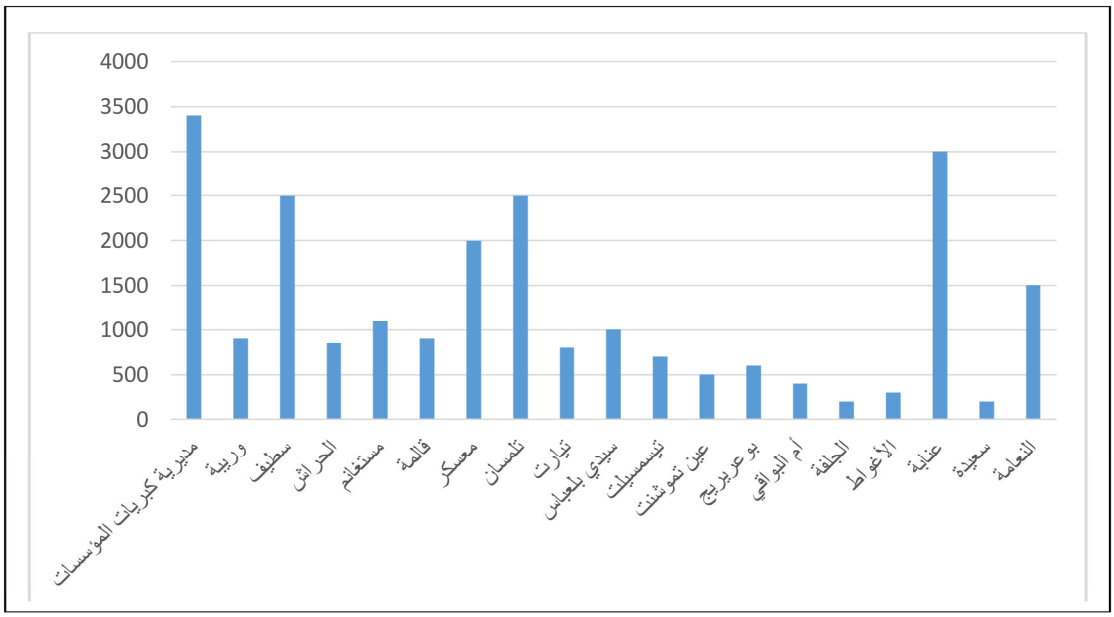

المصدر: من معطيات الجدول رقم 04.

مديرية كبريات المؤسسات في المرتبة الأولى من جهة عدد المكلفين بالضريبة وذلك بنسبة 18.23% و يليها المرتبة الثانية مركز الضرائب سطيف وتلمسان بنسبة 13.40%، أما في المرتبة الثالثة مركز الضرائب معسكر بنسبة 10.72% وهذا يدل على أن هناك جهد و نشاط في أداء الهياكل الجديدة.

الجدول رقم (05): التحصيل الضريبي الإجمالي خلال الفترة (2003-2013)

الوحدة مليار دينار جزائري

السنوات	مجموع التحصيل الضريبي
2003	131195000000
2004	139450000000
2005	149593000000

2006	152677000000
2007	164911600000
2008	172500000000
2009	254950000000
2010	290430000000
2011	300290000000
2012	315735000000
2013	344730000000
المجموع	299345686000000

المصدر: مجلة البشائر، مرجع سبق دكره، ص 315..

الشكل رقم (04): تطور التحصيل الضريبي خلال الفترة (2003-2013)

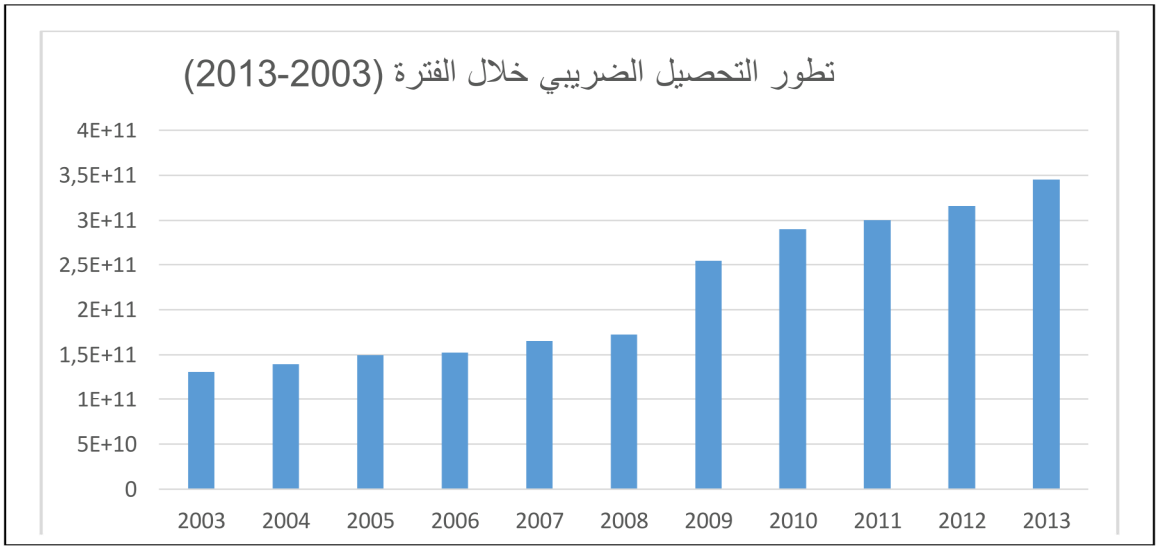

المصدر: من معطيات الجدول رقم 05.

الجدول و الشكل السابقان يمثلان مجموع االتحصيل الضريبي للهياكل الجديدة المتخصصة لإدارة الضرائب التي هي مديرية كبريات المؤسسات ومركز الضرائب ارتفاع ملحوظ و واضح ما بين 2006 و2013:

من جهة لمديرية كبريات المؤسسات: فقد تطور التحصيل الضريبي ما بين 2006 – 2013، حيث انتقل من 265 مليار دج في سنة 2006 إلى 900 مليار دج في سنة 2013، أي زيادة بأكثر من 200% خلال الثمان سنوات، وهذا يدل على التطور الإيجابي لأداء هذه الأخيرة فيما يخص التسيير الدائم لملفات المكلفين بالضريبة المنتمين لها وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلف مع تطور محيط الثقة بينهما وبين الشركات المتخصصة.

اما من جهة مركز الضرائب: فقد تطور التحصيل الضريبي بشكل ملحوظ ما بين 2006 – 2013، حيث انتقل من 152 مليار دج إلى 2000 ألف مليار دج أي زيادة بأكثر من 200% خلال 8 سنوات، وهذا نتيجة زيادة فتح مراكز الضرائب عبر التراب الوطني، كما يدل على التطور الإيجابي لأداء هذه المراكز فيما يخص التحول الرقمي والتسيير وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين التي أعادت الثقة للمكلف بالضريبة اتجاه إدارة الضرائب، وهذا ما يؤكد أن الإجراءات الوقائية المتخذة لمكافحة التهريب الضريبي من شأنها تقليل انتشارها.

المطلب الثاني: تقييم فعالية تطبيق التحول الرقمي للحد من مشكلات التهرب الضريبي وزيادة التحصيل الضريبي

تلعب الإدارة الضريبية الرقمية دورا هاما ومحوريا في عملية النهوض بالقطاع الضريبي سواء من ناحية تحسين التحصيل الضريبي أو من ناحية مكافحة كل أشكال التهرب الضريبي وذلك يعود إلى أن الإدارة الإلكترونية تسمح بالتقليل من تعقد الإجراءات الإدارية داخل الإدارة الضريبية، كما تسمح باختصار الوقت والجهد في القيام بمهامها، اكتشاف حالات التهرب الضريبي كون أن كل العمليات تصبح مسجلة إلكترونيا تسمح بتسهيل عمليات القيام بالتزامات الضريبة دون تكليفهم عناء التنقل والانتظار وعليه تخفيف الضغط عليهم.

إلا أنه بالتمعن الجيد لمدى تحقق الأهداف المرجوة من تفعيل الإدارة الضريبية الإلكترونية، نجد أن الجزائر مازالت لم تحقق هذه الأهداف، وبالتالي عدم مساهمتها في تحسين التحصيل الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، وهذا يعود للعديد من المعوقات نذكر منها ما يلي[1]:

[1] مراد ناصر، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، 2003، ص ص 152-159.

أولا: عدم توافر البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال:

إن تطبيق فكرة الإدارة الضريبية الرقمية يقتضي توافر البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وهو الأمر الذي يستدعي تحسين مستوى الخدمات الهاتفية وتوفيرها في جميع أنحاء الدولة.

كذلك إنشاء وتطوير الشبكة الرقمية لخدمات الإنترنت والعمل على خفض تكاليف استخدامها، إلى أن الرجوع إلى الجزائر نجد أن هذه التكنولوجيا تتسم بالضعف وعدم السرعة في التنفيذ إلى جانب أنه مازالت بعض المناطق لم تزود بخدمة الإنترنت.

ثانيا: عدم توافر وسائل الدفع والسداد الإلكتروني:

يتطلب تحسين التحصيل الجبائي توافر وسائل الدفع والسداد الإلكتروني، حيث يتطلب نجاح تطبيق معاملات الإدارة الضريبية الرقمية ضرورة استبدال الوسائل التقليدية للدفع والسداد بوسائل إلكترونية تصلح لهذا الغرض مع ضرورة توفير الحماية لها من كل الجرائم، وهو الأمر الذي لم تصل إليه الجزائر بعد، في حين نجد أن بعض الدول كغينيا قد عملت على جعل المكلفين بالضريبة يدفعون ضرائبهم بإستخدام هواتفهم المحمولة.

ثالثا: غياب تعميم التعامل بنظام التصريح الإلكتروني:

إن عملية تقديم التصريحات إلكترونيا تلعب دورا هاما في عملية تحسين التحصيل الضريبي وكذلك مكافحة التهرب الضريبي، إلا أن المشرع الجزائري لم يعمم نظام التصريح الإلكتروني بالنسبة لكل الفئات إذ نجد أنها تقتصر على المكلفين بالضريبة التابعين لمجال إختصاص مديرية كبريات المؤسسات فقط.

رابعا: عدم وجود حماية لمعاملات الإدارة الضريبية الإلكترونية:

يقتضي نجاح تطبيق الإدارة الرقمية الضريبية ضرورة توفير متطلبات خاصة بتأمين وحماية خصوصية البيانات والمعلومات وكذلك حمايتها من الاحتيال، لأنه بالرغم من مزايا تبني الإدارة الرقمية التي لا تعد بديلا عن الإدارة التقليدية وإنما هي وسيلة حديثة لرفع مستوى أداء الإدارة لتحقيق الكفاءة والفعالية، فإن هناك العديد من المخاطر التي تواجهها نذكر منها ما يتعلق بالأمن الرقمي والخصوصية

والاحتيال التي يمكن أن تقع من جراء سرقة البيانات وهو ما وقعت فيه الهيئات الأمريكية مثل مصلحة الضرائب الذي كشف ضعف النظم الحكومية.

خامسا: عدم وجود منظومة تشريعية تتلاءم مع طبيعة الإدارة الضريبية الرقمية:

يقتض نجاح وتحقيق فعالية تطبيق الإدارة الرقمية ضرورة إعادة النظر في التشريع والتحول نحو العمل بتشريع جديد يتلاءم مع طبيعة الإدارة الضريبية الرقمية ويعترف بكل المعاملات التي تتم من خلالها وهو الذي لم تصدره الجزائر بعد في المجال الضريبي.

كل هذه العقبات والنقائص أدت إلى بلوغ الضرائب غير المحصلة قرابة ما يزيد عن 11 ألف مليار سنتيم كجباية غير محصلة تراكمت على مدار السنوات، الأمر الذي يؤكد على تفشي حالات التهرب الضريبي بالرغم من أن المشرع سار نحو تطبيق الإدارة الضريبية الرقمية.

سادساً: ضعف النظام الجبائي في الجزائر وعوامل تفعيله:

كشفت الانخفاضات الحادة التي عرفتها أسعار البترول منذ جوان 2014 مدى ضعف المالية العامة في الجزائر. ولقد تجسد هذا الضعف في اختلالات عميقة في سنتي 2015 و2016، ترافقا مع تدابير السياسة الميزانية غير المناسبة المتخذة خلال الفترة 2018 – 2015، أدت هذه الاحتلالات إلى نفاذ رصيد المدخرات المالية الصافية للدولة.

- **احصائيات وبيانات تطور التحصيل الضريبي في الجزائر مقارنة ببعض الدول:**

الشكل رقم (05): نسبة الضرائب في الإيرادات العامة عام 2015 (%)

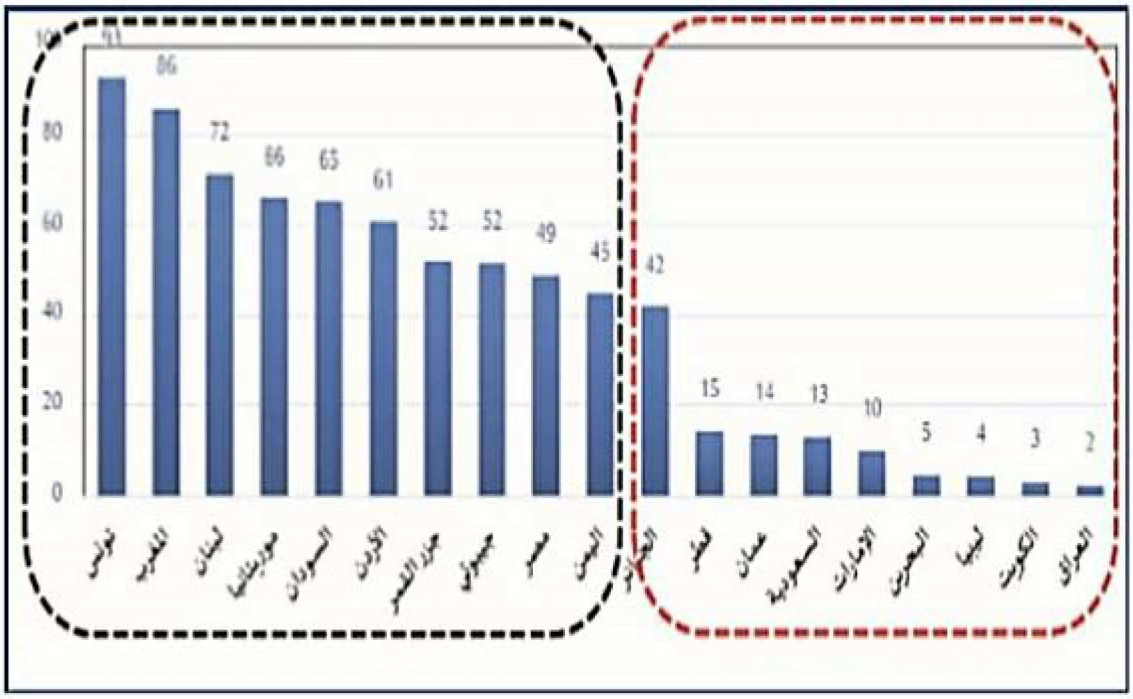

المصدر: اوضايفية حدة، تفعيل دور الجباية العادية في الجزائر ن مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية ، العدد1ن افريل 2022، ص 472.

من خلال هدا الشكل الدي يمثل النسب النفطية لبعض الدول نلاحظ ان الجزائر سجلت في المتوسط نحو 58% من النسب العالية المستوى ثم تاتي كل من الامارات، والبحرين، وليبيا وعمان، ب 52، 45، 41 و40% على الترتيب، ثم السعودية، والكويت بمستويات تحصيل ضريبي بلغت في المتوسط نحو 38 و35 في المائة على الترتيب. عكس الدول غير النفطية كتونس أين سجلت اعلى مستويات التحصيل الضريبي أي بمتوسط 89%. وهذا نتيجة اعتماد تلك الدول على السعي لتطوير التحول الرقمي والانظمة الالكترونية لتسهيل المعاملات الضريبية، وتحقيق هدف العدالة وتنشيط الإجراءات الضريبية.

الشكل رقم (06): تطورات الإيرادات الضريبية الفعلية ونصيب الفرد من الناتج 1990 – 2017.

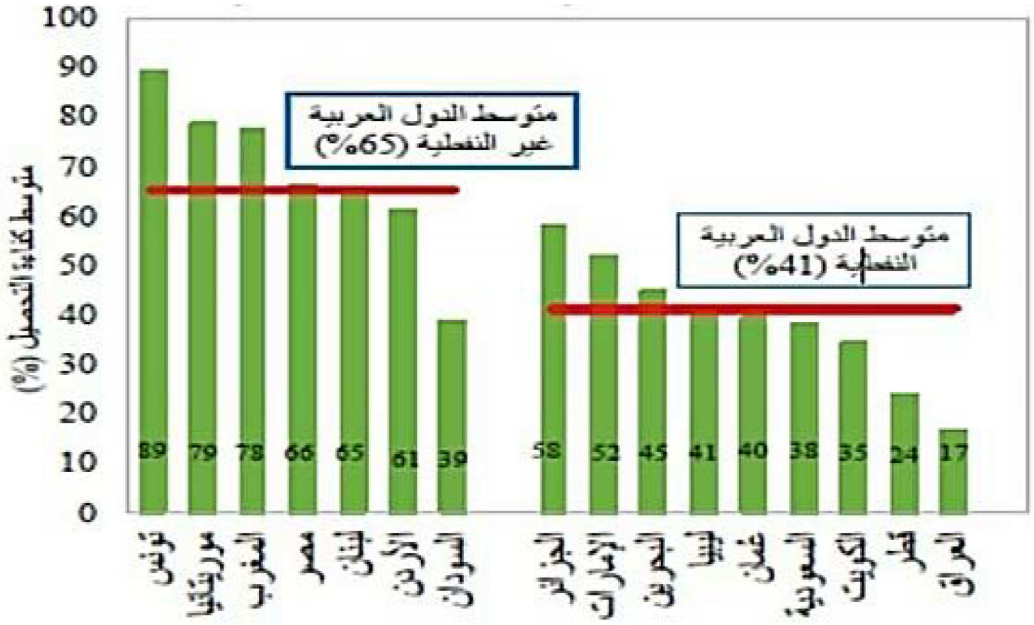

المصدر: طارق إسماعيل، كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، العدد 52، 2019، ص 30.

الشكل أعلاه يبرز توسيع نطاق الإيرادات الضريبية الممكنة والايرادات الضريبية الفعلية بالنسبة للدول العربية النفطية ومنها الجزائر، حيث أوضح ترتيبها ضمن الدول الأعلى إيرادات ، كما يوضح ضعف حركة الأنظمة الضريبية في الدول العربية النفطية الأخرى لتطورات التنمية الاقتصادية، و هدا ناتج عن سوء الاستفادة من موارد مالية و الإمكانيات الالكترونية المرتبطة بزيادة التحصيل الضريبي.

الشكل رقم (07): الإيرادات الضريبية الفعلية والممكنة لمجموعة الدول العربية النفطية 1990 – 2017

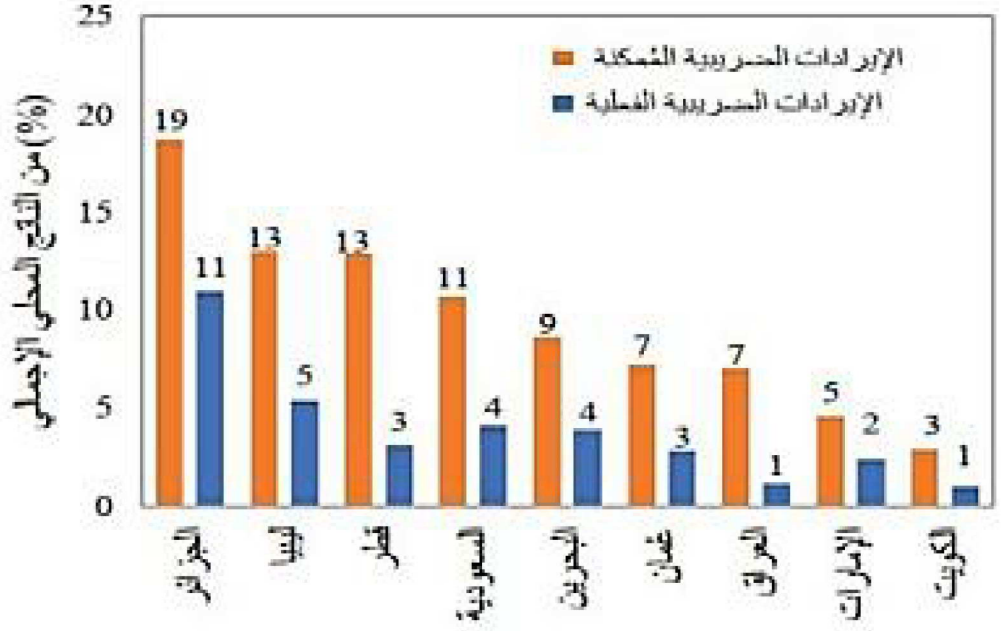

المصدر: طارق إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 31.

شهد هيكل الإيرادات الضريبية تطورا مواكبا للإصلاحات التي قامت بها الجزائر في القطاع الضريبي سنة 2018 كما يلي:

- الإيرادات الضريبية: أظهرت الإيرادات الضريبية سنة 2018 استقرار ضئيل +0.7% بواقع 2648.5 مليار دينار مقارنة ب 2630.0 مليار دينار في 2017، ونجم هذا الشبه الاستقرار للإيرادات الضريبية، عن الانخفاضات، المحسوسة في الحقوق الجمركية وكذا نقص التركيز على اتباع المعاملات الالكترونية وانتشار التهرب الضريبي –14.1% والطفيفة –1.87% في الضريبة على المداخيل والأرباح، في حين عرفت الضريبة على السلع والخدمات ارتفاعا قدره 7.1%.
- هيكل الإيرادات الضريبية: سيطرت الضريبة المباشرة على المداخيل والأرباح بحصة قدرها 44.7% من اجمالي الإيرادات الضريبية. أما الضريبة غير المباشرة على السلع والخدمات فتمثل 40.2% من الإيرادات الضريبية. لكن واصلت حصة الحقوق الجمركية تراجعها لتمثل 11.8%، مقابل 13.9% في 2017. ويعكس الوزن الضعيف للضريبة غير المباشرة مقارنة بالضريبة المباشرة ضمن الإيرادات الضريبية في 2018غياب العدالة والموازنة في التحصيل الضريبي وانتشار التهرب الضريبي.

الجدول رقم (08): تطور هيكل الإيرادات الضريبية 2002 – 2018

(% من الإيرادات الضريبية)

	2002	2007	2012	2014	2015	2016	2017	2018
الضرائب على المداخيل والأرباح	23.2	33.7	44.8	42.1	43.9	44.7	45.9	44.7
الضرائب على السلع والخدمات	46.3	45.3	37.5	36.7	35.0	35.8	36.8	40.2
الحقوق الجمركية	26.6	17.4	14.6	17.7	17.5	15.7	13.9	11.8

المصدر: اوضايفية حدة، تفعيل دور الجباية العادية في الجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، العدد 1، افريل 2022، ص 479.

بالنسبة للضريبة غير المباشرة على المنتجات البترولية فان حصة الاقتطاعات والضريبة على القيمة المضافة على المنتجات البترولية ضمن الضريبة غير المباشرة، استمرت في التراجع تكاد تصل للانعدام في السنوات الأخيرة في 2016 و2017 و2018، لقد أدت المعاملات الخاصة الي تدخل ضمنها توظيف جانب التحول الرقمي لتفاقم الرسوم على المحروقات ، بتزايد هذه الاقتطاعات، التي بلغت 300 مليون دينار في 2015، لتصل ما يقارب 52.3 مليار في 2016، و93 مليار دينار في 2017، وأخيرا 141.7 مليار في 2018 أي (13.3%) من الضرائب على السلع والخدمات.

الجدول رقم (07): تطور هيكل الضرائب على السلع والخدمات (%)2002-2018

الضرائب على السلع والخدمات	2002	2007	2012	2015	2016	2017	2018
رسم على القيمة المضافة والاقتطاعات على الواردات	35.4	49.5	57.9	58.7	54.4	50.8	45.6
رسم على القيمة المضافة والاقتطاعات على الأنشطة الداخلية	45.2	48.6	39.3	39.3	37.9	37.3	38.6
رسم على القيمة المضافة على المواد البترولية	4.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
اقتطاعات على المواد البترولية	14.5	1.2	0.1	0.0	5.9	9.2	13.3

المصدر: التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص 63.

تضاعفت الإيرادات الضريبية 2015 و2018، من 374.9 مليار دينار في 2015 إلى 1215.7 مليار دينار في 2018 (1240.9 مليار دينار في 2017). سبب هدا التضاعف، الارتفاع في الأرباح المدفوعة من طرف بنك الجزائر، والمقدرة ب 610.5 مليار دينار في 2016 وب 919.8 مليار دينار في 2017 و ب 1000 مليار دينار في 2018، جعل الرتفاع في حصة الإيرادات غير الضريبية في الإيرادات خارج المحروقات من 13.7% في 2015 إلى 31.5% في 2018.

الشكل رقم (08): هيكل إيرادات الميزانية في الجزائر 2014 – 2018

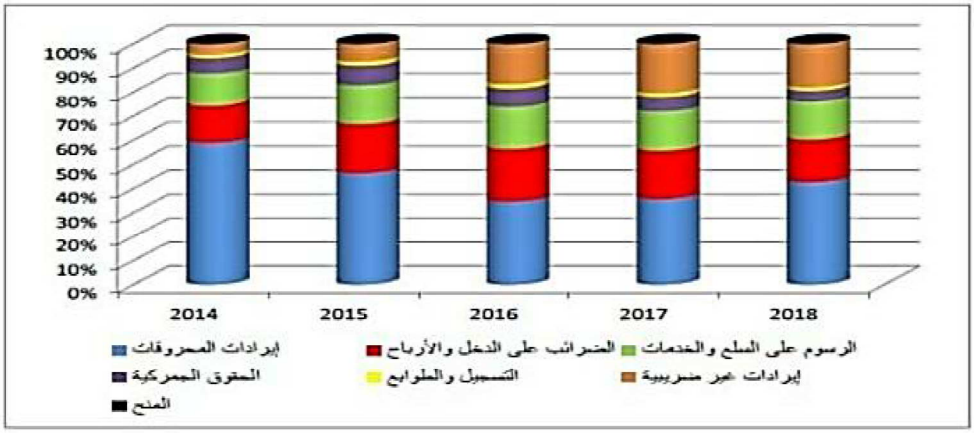

المصدر: التقرير السنوي 2018، مرجع سبق دكره، ص64.

يوضح الشكل وجود علاقة ارتباط وتوافق كبير بين إيرادات الميزانية في الجزائر بالإيرادات النفطية رغم التراجع المسجل على طول الفترة 2014 – 2018 لتجنب التبعية للإيرادات النفطية، اين انتقلت من أكثر 50% سنة 2014 إلى 35% سنة 2018، بطيء الإيرادات كالضرائب على الدخل والارباح.

المطلب الثالث: آفاق عصرنة إدارة الضرائب في الجزائر:

يحتاج رقمنة الضرائب بالجزائر إلى تهيئة البيئة المناسبة لطبيعة العمل الجديد لتنفيذ ما هو مطلوب منها، فلتحقيق النجاح والزيادة في التحصيل، ومكافحة أشكال التهريب تضمن مشروع عصرنة الضرائب عدة متطلبات منها:[1]

1- توفير وسائل الالكترونية الازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الضريبية والتي تستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.

2- نشر ثقافة استخدام "الإدارة الالكترونية" وطرق ووسائل استخدامها للمكلفين، مع توافر مستوى مناسب من التمويل لإجراء صيانة دورية وتدريب للكوادر والحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات ومواكبة أي تطور يحصل في إطار الإدارة الضريبية.

3- وجود مرونة للتشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الالكترونية الضريبية وتضفي عليها المشروعية والمصداقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها.

4- وجود مستوى مناسب من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل والنقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية للضرائب نفسها من جهة وبين المؤسسات والمكلف من جهة أخرى.

5- توافر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة بالأنترنيت وأن تكون الأسعار مناسبة من أجل فتح المجال لأكبر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الضريبية في أقل جهد وأفضل وقت وأقل كلفة ممكنة مسايرا مع التوجه الأمريكي الألماني الذي يرى أن التجارة الالكترونية يجب أن تخضع لمبادئ سهلة الإعلان وصعبة التطبيق.

---

[1] نور الدين بربار، وفتيحة بلجيلالي، 2019، أثر تطبيق الإدارة الالكترونية على تحسين جودة خدمات مصالح الضرائب في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، ص 221 – 223.

6- تدريب معظم الموظفين على أحدث الطرق في استعما أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة الضرائب وتقييم المستويات التي توصلت لها في التنفيذ.

7- توفير الامن الالكتروني والسرية الالكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية للمكلف ولصون الأرشيف الالكتروني للدولة والأفراد.

8- خطة تسويقية دعائية للترويج لاستخدام عنصر المعلوماتية الضريبية وإبراز محاسنها والعمل على مشاركة جميع المكلفين فيها والتفاعل معها وإقامة الندوات وحلقات النقاش حول الموضوع لتهيئ مناخ قادر على التعامل مع مفهوم الإدارة الرقمنة الضريبية.

9- تبال البرامج مع الدول الأوروبية وغيرها مما يشكل فرصة لتحسين أداء هذه الهيئات، وتقريب عمل إدارة الضرائب من المعايير المعمول بها دوليا في مجال التسيير الضريبي خصوصا في ظل تراجع الجباية البترولية، وما هو بفرض تحسين تحصيل الجباية العادية بطرق عصرنة بما يتلاءم مع الوضع الراهن.

10- توفير بعض العناصر الفنية والتقنية التي تساعد على تبسيط وتسهيل استخدام الإدارة الالكترونية بما يتناسب مع ثقافة جميع المواطنين ومنها: توحيد أشكال المواقع الحكمية والإدارية وتوحيد طرق استخدامها وانشاء موقع شامل كدليل لعناوين جميع المراكز الحكومية الإدارية في البلاد.

❖ و كنقطة مهمة في عصرنة الإدارة الضريبية في وقتنا الحالي و رغم الأزمة العالمية الاقتصادية الخانقة التي مست الجزائر لإثر أزمة الكورونا وفرض الحجر الصحي، إلا أنها الهيئة الوحيدة التي تنتمي لوزارة المالية والتي لم تتأثر بهذا الشكل هي مديرية كبريات، وكل هذا بفضل النظام الضريبي الرقمي المستخدم في هذه المديرية، والذي بواسطته في هذه المديرية، والذي بواسطته تتم عملية اكتساب التصريحات ودفع المستحقات الضريبية من قبل أكثر من 2400 مؤسسة كبرى بما فيها المؤسسات البترولية، وهذه الأخيرة تمثل مستحقاتها حصة الأسد من الضرائب التي يتم تحصيلها شهريا في الجزائر، والتي من خلالها تدعم خزينة الدولة وتغطي النفقات العمومية وفي هذا الشأن تمكنت المديرية العامة

للضرائب من خلال مزايا النظام الضريبي الرقمي المطبق في مديرية كبريات المؤسسات من ضمان أكبر قدر من موارد التحصيل.

كما نضيف ان في ظل جائحة الكورونا تقوم إدارات الضرائب كذلك على مدار السنوات الأخيرة بتوسيع قنوات الاتصال الرقمنة المباشرة واستخدام التحاور عبر الانترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهاتف الحمول وما إلى دالك، وقد يساعد الاستخدام المتزايد لهذه الخدمات، والجهود المبذولة لتحويل دافعي الضرائب إلى استخدامها في تعاملاتهم مع الإدارات الضريبية، في تقليل الاتصالات المادية مع مكاتب الضرائب، ويساعد في حصول تكفل أسرع بمتطلبات دافعي الضرائب، في أزمة الكورونا (كوفيد 19)، فكرت الإدارات الضريبية عبر مختلف دول العالم في تعزيز ذلك تلك الخدمات من خلال:

- وضع صفحات web متخصصة.
- استراتيجيات الوسائط، والخطوط الساخنة.
- التغيرات في تطبيقات المحمول، وتحديث المساعدين الافتراضيين.
- التفكير في كيفية ارسال الرسائل من خلال وسطاء.
- مراقبة المشكلات المتعلقة بخدمات معينة بعناية والنظر في تطوير وسائل رقمية إضافية.
- التفكير في كيفية توصيل التدابير التي تتخذها بشكل أفضل إلى دافعي الضرائب الذين يواجهون تحديات رقمية، من خلال استخدام الهاتف أو أجهزة الفاكس أو البريد أو الاتصال...[1]

بخصوص الجزائر في إطار التدابير الضريبية الرقمية المتخذة لتخفيف الانعكاسات السلبية على المكلفين بالضريبة في ظل جائحة (covid19)، فقد جاءت في إطار تنفيذ تدابير التسيير التي اتخذت لدعم المتعاملين الاقتصاديين الذين تأثرت نشاطاتهم بفعل تدابير احتواء الجائحة، واتخذت شكل قرارات أعلنتها المديرية العامة للضرائب وشملت تأجيل إيداع التصريحات الضريبية، تأجيل دفع التسبيقات، تسيير الوصول إلى خطط سداد الديون (الرزنامة الزمنية للدفع)، تعليق فرض الضريبة على الأرباح غير الموزعة.

[1] استجابة السياسة الضريبية لدعم دافعي الضرائب في مواجهة تداعيات الجائحة (كزفيد 19)، جامعة الانوقمنتوري، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 4، ديسمبر 2021، ص 332 – 333.

الخاتمة

خاتمة

ان التحول الرقمي أصبح اهم المواضيع التي تثير اهتمام الحكومات ومطلبا مهما لابد اخده بعين الاعتبار حيث سعت الحكومات للاستفادة من التحولات الرقمية بغية زيادة مستويات فاعلية اداراتها ومن بينها ادارة المالية العامة وهو ما يسمى بالرقمنة المالية العامة، حيث سمحت هده الاخيرة للحكومات بزيادة كفاءة التحصيل الضريبي من خلال تحسين طرق جمعها وتوسيع القاعدة الضريبية اضافة الى محاربة التهرب الضريبي ومن خلال زيادة قدرة الحكومات في جمع معلومات دقيقة وفورية حول الاوعية الضريبية مثل مدفوعات الرواتب ومبيعات الشركات توصلت الدراسة الى ان :

- الجزائر قطعت اشواطا نحو التحول الرقمي في عدة قطاعات منها القطاع الضريبي لكن تبقى الرقمنة في الدولة الجزائرية لا تزال قيد التطور الإيجابي ولم تصل دروتها بعد بسبب نقص الامكانيات التكنولوجية.
- كفاءة أداء الهياكل الجديدة و المجهودات المبذولة لتحسين مستويات هدا المجال.
- الإصلاحات و الإنجازات أظهرت تسيير افضل و أدت لزيادة عدد المكلفين بالضريبة و كدا تجنب التهرب الضريبي.
- مساهمة التحول الرقمي في عصرنة النظام الضريبي نتج عنه إعادة ثقة المكلف بالإدارات المتعامل معها .

انطلاقا من هده الدراسة يمكن إعطاء مجموعة توصيات التي قد تساهم في تطوير ادارة الضرائب من ناحية و المكلف بالضريبة من ناحية أخرى :

- تطوير وضعية أعوان الإدارة الضريبية من خلال زيادة الأجور والزيادة في المنح بهدف عدم انحيازه للرشوة والغش الضريبي الدي يؤدي لزيادة ظاهرة التهرب الضريبي.
- محاربة الفساد بكل انواعه بتطبيق سياسة الشفافية في الإدارات.
- التقليل من قلة الضغط الضريبي على المكلف بالضريبة بتخفيض معدلات وعدد الضرائب المفروضة عليه.

قائمة المـــراجع

قائمة المراجع

اولا: المراجع العربية:

الكتب:

1. بشرى حسين الخمداني، التربية **الاعلامية ومحو الامية الرقمية**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.
2. حسن المكاوي، **تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، الطبعة** الثانية، دار المصرية اللبنانية، القاهرة ,1997.
3. الدكتورة نجلاء احمد يس، **الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية**، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر , 2013.
4. فريد النجار،**دور تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو المنظمات الرقمية**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر , 2004.
5. محمد عبد الحميد، **نظريات الاعلام واتجاهات التأثير، عالم** الكتب، القاهرة، مصر ,2004.
6. مصطفى رشدي شيحة، التشريع **الضريبي والمالي**، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية , 1997.

مذكرات واطروحات:

1. احلام بولفوس، **النقود الالكترونية كألية لتفعيل الضرائب الالكترونية بالجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة وجباية، جامعة جيجل، الجزائر , 2018_2019.
2. عكنوش نبيل مالك، **المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية وتقييمها و انشاؤها**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم المكتبات، قسنطينة، الجزائر.
3. مهري سهيلة، **المكتبة الرقمية في الجزائر، مذكرة** تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر , 2006.
4. ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي واشكالية التهرب**، اطروحة الدكتوراه لعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ,2002.

قائمة المراجع

مجلات ودراسات:

1. ابراهيم ناصر جودة، **التجربة الاردنية في تطبيق تكنولوجيا الاعلام والاتصالات في النظام الضريبي، جامعة**الزرقاء، الاردن، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11, 11 ديسمبر 2016.
2. ابراهيم والحداد، بسمة محرم، **منشئات الاعمال والتحول الرقمي**، المجلة المصرية للمعلومات، الكمبيوتر، مجلد 21, 2018.
3. **استجابة السياسات الضريبية لدعم دافعي الضرائب**، في مواجهة تداعيات جائحة covid 19، جامعة الاخوة منتوري، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية، مجلد 32، عدد 4، ديسمبر 2021.
4. اوضايفية حدة، **تفعيل دور الجباية العادية في الجزائر، مجلة** الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد 6، العدد 1، 1**افريل** 2022.
5. **التهرب الضريبي افة مالية تتربص بالاقتصاد الجزائري**، العربية indépendant، العدد 44، الجزائر،
6. الدكتورة امال علي ابراهيم عبد الله، **دور التحول الرقمي في دعم الايرادات الضريبية**، معهد المدينة العالي لإدارة التكنولوجيا، جامعة بورسعيد، مصر، مجلة البحوث العلمية، العدد 1، يناير 2021.
7. علي عباس، **ضرورة الاستثمار في مراكز البيانات لتطوير الخدمات الرقمية**، اذاعة الجزائر، العدد 55، الجزائر
8. فتيحة كلورا، **الرقمنة الية القضاء على البيروقراطية والتهرب الضريبي**، جريدة الشعب الالكترونية، الجزائر
9. مجلة البشائر الاقتصادية المجلد السادس ، العدد 2،ديسمبر 2020.
10. نور الدين بربار، و فتيحة بالجيلالي ,**اثر تطبيق الادارة الالكترونية على تحسين جودة خدمات الضرائب** , مجلة دراسات جبائية ,الجزائر , 2019.
11. **وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب**، نشرة شهرية، الجزائر، العدد58 , 2012.
12. أحمد جمال الدين موسى، **نحو نظرية اقتصادية عامة في التهرب الضريبي**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد 17 أكتوبر 1995

قائمة المراجع

المواقع الالكترونية :

1. موقع مزنwww.mozn.ws.
2. http://elearning_faxey_univ_annaba.dz.
3. Mfdgu.gov.dz.
4. http://univ-biskra.dz/sites/revue-rem2.pdf
5. www.gta.gov.qua.com
6. www.Aljazira.net
7. https://www.law.cornell.edu/wex/tax_evasion

ثانيا : المراجع الاجنبية :

1. De la lena&babezas . M. 2015 **: le granoportinudad claves para liderar la transformation degital en las empresas y en la economia** .barcelona .edicionesgestion , 2000.
2. Elliot &others ,2016, **digital transformation in highereducation** ... how content management technologies and practices are evolving in the era of experience management.
3. Kuralybiasolfzlevz and other . digital **transformation of tarradministration** . Microsoft and price water house coopersbelostingadvisers . vol. W1 . 2017.
4. MasiloStefano **. pourquoi l'administration fiscal adopte –t-elle la transformation numérique**. Blogs de la banque mondiale .
5. Mittone andbosko , 1 august 1997 **,taxevasion and moral constraints** : someexperimentalevidence .
6. OECD. IOTA .**tax administration réponses to covid 19**. Musures .taken to support taxpayers . 11.04.2020.
7. Sajeev guetta &others**.degitizing fiscal**, international monetaryfund . issue 55 NO. 1 ,2018